رُؤى فؤاد مُرسي السِّياسيّة والاقتصَاديّة من خِلال أوراقه الشَّخصيّة

١٩٤٣-١٩٧٤

د. علي متولي أحمد

مدرِّس التاريخ الحديث والمعاصر-كلية الآداب-جامعة السويس

الملخّص:

خلال النصف الأول من القرن العشرين، تنامَى دوْر الحركة الوطنية المصرية في مقاومة الاحتلال البريطاني، وبرزت شخصيات وطنية لعبت دورًا فاعلاً في النضال الوطني، مثل شخصية الدكتور فؤاد مرسي عضو هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية، وأحد أقطاب الحركة التقدمية المصرية، ومؤسّس "الحزب الشيوعي المصري" عام ١٩٥٠م، والذي انتهى به الأمر إلى الاعتقال عام ١٩٥٩م، وحلِّ الحزب بعد خروجه من السجن عام ١٩٦٤م، ليقترن بالسلطة في توجهها الجديد نحو الاشتراكية، فتولّى قيادة "شركة مصر لتجارة السيارات"، وتم اختياره ضمن فريق وزارة إعداد الحرب عام ١٩٧٢م، برئاسة الدكتور عزيز صدقي، وعلى الصعيد الاقتصادي كان حارسًا ومدافعًا قويًّا عن القطاع العام، خلال الحِقبة الناصرية والساداتية، ومهاجمًا شرسًا لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنّاها الرئيس أنور السادات.

وتضمَّنت الدراسة أربعة محاور على النحو الآتي:

أولاً- نشأة فؤاد مرسي وتكوينه العلمي والأيديولوجي

ثانيًا- فؤاد مرسي والحِراك الوطني خلال التجربة الليبرالية

ثالثًا- فؤاد مرسي والتحولات السياسية والاقتصادية عقب ثورة ١٩٥٢

رابعًا- فؤاد مرسي وتوجهات السادات السياسية والاقتصادية

Fouad Morsi's political and economic visions through his personal papers 1943-1974

During the first half of the twentieth century, the role of the Egyptian national movement in resisting the British occupation grew, and patriotic figures emerged who played an active role in the national struggle, such as Dr. Fouad Morsi, a faculty member at Alexandria University, one of the poles of the Egyptian progressive movement, and the founder of the Egyptian Communist Party in 1950, he ended up being arrested in 1959, and the party was dissolved after his release from prison in 1964, to become associated with the authority in its new trend towards socialism, so he took over the leadership of the "Egypt Company for Car Trade", and he was chosen among the team of the Ministry of War Preparation in 1972 headed by Dr. Aziz Sidqi. So, at the economic level, he was a strong guard and defender of the public sector, during the Nasserist and Sadat eras, and a fierce attacker of the economic openness policy adopted by President Anwar Sadat.

The study included four axes as follows:

First – The upbringing of Fouad Morsi and his scientific, ideological formation

Second - Fouad Morsi and the national movement during the liberal experiment

Third - Fouad Moursi and the political and economic transformations following the 1952 revolution

Fourth - Fouad Morsi and Sadat's political and economic orientations.

المقدمة:

شهدت مصر خلال القرن العشرين أحداثًا جِسامًا من استمرار الاحتلال البريطاني الغاشم الذي نهب خيرات ومقدّرات وثروات الشعب المصري، ثمَّ الصراع مع الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨، واندلاع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التي توّجت الكفاح المصري ضد السيطرة والتحكم الأجنبي والاستبداد والاستغلال الداخلي، وعدوان سافر من جانب قوتين إمبرياليتين "إنجلترا– فرنسا" بمشاركة الكيان الصهيوني، وضغوط وابتزاز من جانب قوة الاستعمار الجديد المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد واكب هذه الأحداث حالة من الحِراك السياسي داخل المجتمع، وتصاعد الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية، فبرزت شخصيات سياسية

واقتصادية وعسكرية لعبت دورًا فاعلاً على الأصعدة كافة؛ ومن تلك الشخصيات التي تصدّرت المشهد السياسي والاقتصادي آنذاك فؤاد مرسي عضو هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية، وأحد أقطاب الحركة التقدمية المصرية، ومؤسس "**الحزب الشيوعي المصري**" عام ١٩٥٠م، والذي انتهى به الأمر إلى الاعتقال عام ١٩٥٩، وحلّ الحزب بعد خروجه من السجن عام ١٩٦٤م، ليقترن بالسلطة في توجهها الجديد نحو الاشتراكية، فتولّى قيادة "شركة مصر لتجارة السيارات"، وتم اختياره ضمن فريق وزارة إعداد الحرب عام ١٩٧٢م برئاسة الدكتور عزيز صدقي، وعلى الصعيد الاقتصادي كان حارسًا ومدافعًا قويًّا عن القطاع العام، خلال الحِقبة الناصرية والساداتية، ومهاجمًا شرسًا لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنّاها الرئيس أنور السادات.

لذا جاءت هذه الدراسة لتسلّط الضوء على نشأة الدكتور فؤاد مرسي وتكوينه العلمي والفكري، ودوره في الحركة التقدمية المصرية، ورؤاه السياسية والاقتصادية لأبرز الوقائع التي شهدتها مصر خلال المراحل الليبرالية والناصرية والساداتية.

وابتدأت الدراسة بعام ١٩٤٣م باعتباره نقطة انطلاقة فؤاد مرسي وانغماسه في السياسة، بتأسيسه "**حركة الجيل الجديد**" في جامعة الإسكندرية، وانتهت الدراسة بعام ١٩٧٤م بعد صدور قرارات وقوانين **الانفتاح الاقتصادي**، وموقف فؤاد مرسي من تلك التحوّلات السياسية والاقتصادية لاسيما وأنه كان جزءًا من نظام أنور السادات قُبيل تبنّي الأخير ما عُرف بـ" سياسة الانفتاح".

وكما هو معلوم، فهناك معضلة تتعلق بنُدرة الوثائق المتعلقة بتلك الفترة الزمنية مما مثَّل صعوبة لدينا، ولكن تمَّ التغلب عليها بعد البحث والتنقيب والاتصال بأُسرة الدكتور فؤاد مرسي التي أتاحت لي الاطلاع على الأوراق الشخصية– **غير المنشورة**– الخاصة به، والمحفوظة لدى نجلته الأستاذة نادية، وتضمّنت هذه الأوراق مسيرة حياته منذ مولده، وتكوينه العلمي والفكري، وتأسيسه حركة الجيل الجديد في جامعة الإسكندرية، والمدّ والجزر مع نظام عبدالناصر، ثمَّ تولّيه وزارة التموين في يناير عام ١٩٧٢م، وتصدّيه لظاهرة ما عُرف آنذاك بـ"شارع الشواربي".

كما تمَّ الاعتماد على أوراق الدكتور عزيز صدقي – رئيس وزراء مصر الأسبق– **غير المنشورة**، التي عالجت أحداث مايو عام ١٩٧١، والمحفوظة لدى الراحل الدكتور حسين الشافعي(١).

واعتمدت الدراسة على وثائق وزارة الخارجية البريطانية "Foreign Office "F.O.، التي تناولت أسباب انتفاضة الطلبة عام ١٩٣٥، وهبّة عام ١٩٤٦. بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع الأستاذة نادية فؤاد

مرسي التي تطرقت لبعض الأحداث مثل ظاهرة شارع الشواربي، وكان عمرها وقتئذ ١٧ عامًا، كما تمَّ مقابلة الأستاذ عبدالقادر ياسين الكاتب الفلسطيني الذي عاصر الدكتور فؤاد مرسي، وقابله مرات عدّة بحكم التناغم الأيديولوجي بينهما.

إضافة إلى الاعتماد على الوثائق المنشورة مثل الأوراق الخاصة بالرئيس جمال عبدالناصر، ومذكرات الرئيس أنور السادات، وسامي شرف سكرتير الرئيس عبدالناصر للمعلومات، ومؤلفات الدكتور رفعت السعيد، والأستاذ صلاح عيسى، والأستاذ عبدالقادر ياسين، بالإضافة إلى دراسات ومقالات الدكتور فؤاد مرسي المنشورة في مجلة الطليعة، وصحيفة الأهالي، وكذا المراجع العربية والمعرّبة، والأجنبية، والصحف المصرية والفرنسية.

وتضمَّنت الدراسة أربعة محاور على النحو الآتي:

أولاً– نشأة فؤاد مرسي وتكوينه العلمي والأيديولوجي

ثانيًا– فؤاد مرسي والحِراك الوطني خلال التجربة الليبرالية

ثالثًا– فؤاد مرسي والتحولات السياسية والاقتصادية عقب ثورة ١٩٥٢

رابعًا– فؤاد مرسي وتوجهات السادات السياسية والاقتصادية

أولاً– نشأة فؤاد مرسي وتكوينه العلمي والأيديولوجي

لكي يتسنى لنا تناول رؤى فؤاد مرسي لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية الفاصلة في تاريخ مصر المعاصر منذ منتصف الأربعينيات حتى بدايات السبعينيات، فلابُدَّ أن نُحلل ظروف نشأته وحياته الشخصية أولاً لنُبرز هل كان للأسرة دور في تكوينه العلمي واهتماماته الفكرية، وخلفيات التيارات والشخصيات التي تردد عليها منذ ريعان شبابه، وهل تأثَّر بها أم كان لديه اعتقاد بما توصّل إليه من قناعات فكرية وأيديولوجية.

أ– النشأة والتكوين العلمي

وُلد فؤاد السيد مرسي[٢] بالإسكندرية –٩ شارع ابن بشير بكليوباترة– فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٥[٣]، لأسرة عمّالية، حيث كان والده يملك ورشة خراطة[٤]، ومن خلال أوراقه يُعلق فؤاد مرسي على يوم مولده بقوله: "إنه نفس اليوم الذى وُلد فيه جمال عبدالناصر، وقبلي بسنوات قليلة"[٥]، وتلقّى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدارس الإسكندرية، حيث أنهى دراسته في مدرسة عباس الابتدائية عام ١٩٣٦، وانتقل إلى

المدرسة المرقسية الثانوية[٦]، ونجح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية" القسم العام" في شهر يونيه عام ١٩٤٠، وكان ترتيبه ٩٢ بالنسبة إلى مجموع الناجحين البالغ عددهم ٣٦٦٧[٧]، وراودت مرسي أمنية الالتحاق بكلية الحقوق، لأسباب ذكرها بقوله: "كان مثَلى الأعلى الذى يلهمنى، هو المثل الذى قدَّمه مصطفى كامل، ومن أجل هذا المثل الأعلى التحقت بكلية الحقوق؛ لكي أكون محاميًا لا يكتفى بالدفاع عن الحق والعدل للأفراد، ولكن يطالب أيضًا بالحق والعدل للوطن"[٨]. ومما سبق يبرز تفوق فؤاد مرسي منذ مراحله الأولى التعليمية إضافة لتولد النزعة الوطنية لديه منذ مرحلة الصبا، ورغبته في النضال ومقاومة الاحتلال البريطاني، لا سيما وأنه وُلد في مدينة كوزموبوليتانية متعددة الثقافات ألا وهي مدينة الإسكندرية.

وعلى أية حال تحقّق ما تمنّاه مرسي، بعد أن التحق بكلية الحقوق، جامعة فاروق الأول، لاحقًا جامعة الإسكندرية، وحرص أن يكون متميزًا فى دراسته، والظفر بدرجة الليسانس بتفوق، وتمنّى أن يُرشَّح لبعثة دراسية إلى فرنسا أو إنجلترا أو الولايات المتحدة؛ لذا تعمّق في دراسة القوانين والدساتير، واهتمّ بالقراءة في الاقتصاد السياسى، وفي الوقت ذاته كان مهتمًا بالعمل السياسي آنذاك– كما سنوضّح– لقناعته أن الانشغال به يمثّل دافعًا قويًّا للتفوق الدراسى وليس العكس[٩].

وتحققت الأمنية الأخرى التي راودت مرسي، وهي التخرّج في كلية الحقوق "دور يونيو" عام ١٩٤٥ بمرتبة ممتاز، وحصوله على جائزة مالية قدرها عشرة جنيهات، والمقررة للفائز الأول في امتحان الليسانس في الحقوق[١٠]، وبناء عليه تم تعيينه في وظيفة معاون نيابة بوزارة العدل اعتبارًا من ٢١ أكتوبر ١٩٤٥ إلى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥، ثم أوفد في بعثة دراسية تابعة للجامعة إلى "جامعة باريس" منذ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٥ حتى ١٢ يناير ١٩٤٩[١١]؛ من أجل دراسة المالية العامة، وحصل هناك على دبلومي الدراسات العليا في القانون العام والاقتصاد السياسي عام ١٩٤٦، وأنهى دراسته التي كان مقررًا لها أن تستمر خمس سنوات في ثلاث فقط، وفي نهاية عام ١٩٤٨، ناقش مرسي رسالته للدكتوراه، وموضوعها: "العلاقات المالية بين مصر وبريطانيا العظمى منذ عام ١٩٣٩" "les relations financières entre L'Egypte et la Grande-Bretagne depuis 1939"، بتقدير جيد جدًا، وصُنّفت أطروحته من أفضل ثلاث رسائل في جامعة باريس خلال عام ١٩٤٨، ثمّ عاد مرسي من فرنسا، وتولّى عمله فى جامعة الإسكندرية مدرسًا لعلم الاقتصاد السياسي اعتبارًا من ١٣ يناير ١٩٤٩[١٢].

وهكذا ابتدأ فؤاد مرسي حياته العلمية بمدارس الإسكندرية وجامعتها، لينتقل إلى جامعة باريس حيث دراسة الدكتوراه، وخلال هذه الرحلة العلمية تشكَّل وعيه وأيديولوجيته، والسؤال هنا كيف تكوَّن وتشكَّل وعي فؤاد مرسي؟ وهل دراسته في فرنسا كانت لها انعكاسات على تكوينه الفكري؟

ب- التكوين الأيديولوجي والانغماس في الحركة الماركسية

عند الحديث عن التكوين الأيديولوجي تطفو على السطح أسئلة عدّة منها: هل كان لأسرة فؤاد مرسي وعي بالفكر الاشتراكي؟ هل كان لأسرته تفاعل مع أحداث الاحتلال البريطاني؟ وما مدى تأثير أسرة مرسي على تكوينه الفكري واهتمامه بالسياسة؟

انتمى فؤاد مرسي لأسرة اشتغلت بالسياسة، وعرفت ألوانًا متعددة من الطيف السياسي، حيث كان والده أحد أوائل الأعضاء المنتمين للحزب الوطنى عند تأسيسه فى مدينة الإسكندرية، وشارك في نشاط الحزب الوطني القديم بزعامة مصطفى كامل، وعندما نشبت ثورة ١٩١٩، شارك فيها، وكان من المناصرين لحزب الوفد عند تأسيسه، وعندما بلغ مرسي سنّ العاشرة أصبحت حياته وحدة واحدة تجسّدت فى العلم والسياسة والعمل حتى العاطفة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من هذه الوحدة[١٣].

وقتئذ نشبت مظاهرات طلبة جامعة القاهرة عام ١٩٣٥[١٤]، واستُشهد فيها الطالب عبد الحكم الجراحى وزملاؤه، وكانت تطالب بوحدة الصف المصرى فى مواجهة الإنجليز، وتدعو لحرية الوطن فى ظلّ وزارة نسيم باشا، حينئذ بدأ فؤاد مرسي ينفتح على معنى النضال ضد الإنجليز، واهتم بكتابات وأفكار "مصر الفتاة"[١٥] لتعاطف أخيه الأكبر معها[١٦]. ممَّا يوحي بأن فؤاد مرسي نشأ في بيئة جمعت بين تيارين من تيارات الفكر الوطني؛ إذ كان أبوه من أوائل الذين انضموا إلى فرع "الحزب الوطني"- حزب مصطفى كامل – بالإسكندرية، وكان من أوائل الذين انضموا إلى نقابة عمّال الصنائع بالسكة الحديد، واحتفظ بانتمائه العاطفي والسياسي إلى الفكر الوطني التقليدي من "مصطفى كامل" إلى "محمد فريد" ثم "سعد زغلول" و" مصطفى النحاس"، بينما عرف عن طريق أخيه التيار غير التقليدي في الفكر الوطني الذي كانت تمثّله "مصر الفتاة"، فلفت ذلك نظره إلى التنوع في الاجتهادات الوطنية، وأتاح له فرصة المقارنة بين المدرستين[١٧].

حينئذ نظر مرسي للأوضاع في مصر نظرتين: الأولى نظرة العداء للاستعمار على الأقل بالمنطق الوفدى السائد وقتئذ، والثانية نظرة طرح مشاكل مصر من وجهة نظر مصر الفتاة، وفرّق بين النظرتين بقوله:

إن نظرة الوفد كانت تعبّر عن نظرة البرجوازية المصرية آنذاك، أمّا نظرة مصر الفتاة فهى نظرة البرجوازية الصغيرة، ومن ثم ارتبطت رؤيته منذ وقت مبكر بالسياسة، وبالاطلاع المتزايد على الصحف والكتابات السياسية لمعرفة حقيقة الأوضاع المصرية؛ لذا اختلطت مرحلة طفولة مرسي وشبابه ما بين الجانب العلمي والسياسي، ولم ينفصل الجانبان منذ وعي مرسي بحقائق الأوضاع فى مصر في العاشرة من عمره(١٨).

تزامن هذا مع التغيرات الدراماتيكية التي شهدتها الساحة السياسية المصرية، إذ انشقّ السعديون(١٩) عن حزب الوفد عام ١٩٣٨، وحصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين في ٤ فبراير ١٩٤٢(٢٠)، لإرغام الملك فاروق على تكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة، واعتلاء الوفد لأريكة الحكم، إضافة لتصاعد وقائع الحرب العالمية الثانية، جميع هذه الأحداث كانت البوتقة التى انصهرت فيها أفكار فؤاد مرسي، وتشكّلت بصورة شبه كاملة؛ لذا اهتمّ بشكل كبير بدروب السياسة، وانشغل بها من قمّة رأسه إلى أخمص قدمه، ونظر للأوضاع نظرة خليط من السياسة والعلم والعاطفة(٢١).

خلال الحرب العالمية الثانية توجّه فؤاد مرسي للقاء أحمد حسين(٢٢) وفتحى رضوان لمعرفة أفكارهما ولكن لم يتوصل لشيء، ورفض الانضمام إليهما؛ لتعرّض "مصر الفتاة" آنذاك لحصار أمني شديد، بسبب الشكّ في ميولها المؤيدة للفاشست(٢٣)، بعدها توجّه للقاء حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، فرحّب به، واستمرت العلاقة بينهما حتى أنهى الدراسة الجامعية، ولكنّه لم ينضم لتلك الجماعة، لقناعاته منذ البداية أن " الدين لله والوطن للجميع"، وكان ذلك امتدادًا للتراث الذى خلّفته ثورة ١٩١٩ من اتجاهات علمانية مستمدة من تراث الثورات البرجوازية كلها، وظلّ مرسي على علاقة صداقة مع حسن البنا، وتبادل الرسائل معه دون الانضمام للجماعة؛ لأنه رأى فيها جانبًا إيجابيًّا هو حرصها على تربية الشباب تربية خلقية قويمة على الرغم من بعض الأحداث الفردية الشاذة التى نسبت إلى بعض قادتها آنذاك(٢٤).

وكانت أفكار فؤاد مرسي آنذاك مزيجًا من الأفكار الوطنية الديمقراطية الفاشية الاشتراكية الإسلامية، ولم يجد فى الأحزاب ولا فى الأفكار المطروحة فى مصر ما يشفى غليله من حيث الردّ على الأسئلة التى كانت تُثار فى ذهنه، مثل: لماذا يوجد مصريون مرتبطون بعدو مصر وهو الإنجليز؟ لماذا يلتقى الملك وبعض الأحزاب معهم؟ لماذا توجد فئات اجتماعية فى الداخل تروّج للصداقة والتحالف مع الإنجليز؟ كيف يمكن الإصلاح؟ ومن أين يبدأ من الداخل أم من الخارج؟ بالإنجليز أم بالقصر؟ منْ هو العدو الحقيقى؟ بالطبع كان الإنجليز هم العدو الأصيل، ولكن منْ هو العدو الآخر إلى جانبهم ؟ ولم يجد مرسي آنذاك حزبًا

أو فكرًا يعطيه الإجابة، حتى انكبّ على قراءة بعض الكُتيبات الاشتراكية التى كان يطبعها حزب العمال الإنجليزى ويروّجها الجنود الإنجليز فى مصر(٢٥).

وممّا سبق نستنتج أن مرسي ترعرع في بيئة شاركت في الحِراك الوطني، وناضلت في مقاومة الاحتلال البريطاني، ممّا حفّزه على ضرورة الانغماس والاشتراك في الحِراك الوطني من أجل القضاء على الاستعمار؛ لذا بذل جهدًا في التنقيب عن حزب أو فكر يتناغم مع أفكاره وطموحاته التي كانت تراوده، ويساعده على معالجة الأسئلة التى كانت تدور فى ذهنه آنذاك، **فهل وجد ما كان يصبو إليه؟**

بعد أن استكشف مرسي توجهّات الأطياف السياسية الموجودة على الساحة، خلُص إلى أنه لا يوجد فى مصر حزب على استعداد لأن يُقدِّم حلولاً جذرية للمشاكل التي تواجهها؛ لذا سعى من خلال الجامعة لتشكيل "**حركة الجيل الجديد**" عام ١٩٤٣(٢٦)، وقتها كان مرسي طالبًا في السنة الثانية بكلية الحقوق، وضمّت عددًا من الطلاب والعمال، للمطالبة بتحسين حال العمّال والفلاحين، وإحداث تغييرات في النظم التشريعية والاجتماعية والاقتصادية، وتولّى مرسي رئاستها، وكان "إبراهيم عامر" – وهو العامل في شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوّار– سكرتيرها العام(٢٧)، واتصل مرسي بعدد من عمّال شركة مصر بكفر الدوّار، وعقد الاجتماعات بالمقاهي والمحال العامة للدعوة لهذه الحركة، وضمّت عددًا من الأعضاء منهم إبراهيم عامر، عبدالجواد أبو زيد القوصي، مصطفى عبدالعظيم"(٢٨) .

وعلّق مرسي على حركة الجيل الجديد بقوله: "كانت هذه الحركة فى الواقع حركة تلفيقية من تراث وطنى وديمقراطى، وأفكارها خليطًا مستمدة من الأفكار الفاشية مثل التركيز على أهمية الصفوة فى التغيير الاجتماعى، والتطلع إلى مجتمع جديد تكون معالمه مستمدة من الاشتراكية"(٢٩)، واتخذت الحركة شعارًا لها:"**أيها الصانع اعمل لتكون لك آلتك– أيها الفلاح أرض الدولة ملك الجميع– أيها التاجر السوق المصرية لك وحدك**"(٣٠).

واستمر فؤاد مرسي في تشكيل تكوينه الفكري، بتردده الدائم على المكتبة، والقراءة المتصلة في المذاهب السياسية والاقتصادية، ولاحظ ذلك زميله في الكلية "كمال جوجو"، الذي كان على صلة بالحلقات الماركسية، وعرض على مرسي أن يعرّفه على صديق له يمكن أن يُمِدَّه بكتب ودراسات في هذا المجال، وأخذه إلى مكتب محام مصري يهودي، وعن طريقه تعرَّف مرسي على الماركسية، وقرأ مبادئها في كتب "ماركس" و"انجلز" و" لينين" و "ستالين"، وتردد على منتديات الماركسيين بالإسكندرية من بينها ندوة "الثقافة الجديدة"

ليكتشف أنه يدور في إطار التجمعات التي تكوّنت منها فيما بعد منظمة "الشرارة" – إسكرا– بقيادة "هليل شوارتز"، وبسبب الطابع الأجنبي الغالب على هذه التجمعات، لفظها مرسي، وقطع الاتصال بها، ولكن ظلَّت هناك تأثيرات فكرية عالقة في ذهنه، وأدرك أن الوطنية ليست مفهومًا مجردًا وليست جنسية، ولكنها مصالح فئات وطبقات اجتماعية؛ لذا برقت في ذهنه فكرة "نحن في حاجة إلى حزب من نوع جديد"[٣١].

وبعد المطالعة المستمرة في المذاهب السياسية والاقتصادية انتهت فترة حيرة فؤاد مرسي حين وجد ضالته في الاشتراكية العلمية التي وجد فيها إجابات على جميع التساؤلات التي دارت في ذهنه على حد قوله، وأدرك معنى الاستعمار بأنه ليس مجرد احتلال أجنبى، وإنما هو مصالح اقتصادية متعددة فى مقدمتها رأس المال الإنجليزى والأوروبي الموجود فى مصر، والذى يحصل على أرباح من عرق المصريين، وبخاصة الفلاحون والعمّال، ويحوّلها إلى ثروات تذهب إلى خارج مصر، هذا الفهم الجديد توصّل إليه عام ١٩٤٤– ١٩٤٥، أي أثناء دراسته للسنة النهائية بكلية الحقوق، وكان اكتشافًا هائلاً بالنسبة له، حيث أدرك الآثار السلبية للاستعمار، وطبيعة الطبقات داخل المجتمع المصرى، وتشريحها الذى يجعل من بعضها سندًا للاستعمار الأجنبى، ويجعل من بعضها الآخرعدوًّا له، ومن ثم بدأت الأوضاع تتضح أمام عينيه، وكان فى تقديره أنه لابدّ من حزب جديد لطبقات جديدة[٣٢].

تلك التطورات التي طرأت على التكوين الأيديولوجي لفؤاد مرسي تزامنت مع توقف نشاط "حركة الجيل الجديد" عام ١٩٤٥ إثر تخرّجه من الجامعة، وتوجّهه إلى فرنسا في بعثة دراسية من أجل دراسة الدكتوراه في نهاية عام ١٩٤٥، وأبدى مرسي إعجابه بفترة وجوده في باريس؛ لأنها أثرته فكريًّا وأيديولوجيًّا؛ إذ قال:"إنها كانت بداية انفتاحي على العالم كله بكافة تياراته وأفكاره وصراعاته، آنذاك كانت فرنسا محكومة بتحالف وطنى واسع يضم الرأسمالية الفرنسية إلى جانب الاشتراكيين والشيوعيين، كل هذا كان موجودًا فى التطبيق، وفى الصراع اليومى، بالطبع كانت مدرسة فريدة لتعلم السياسة ومتابعة الصراع السياسي بكافة صوره داخل المجتمع الفرنسى"[٣٣].

وأثناء دراسة فؤاد مرسي في فرنسا واصل هناك رحلة النضال الماركسي بقراءاته المتواصلة في الفكر الاشتراكي العلمي، ودراسات "ماركس" و "أنجلز" التي مثَّلت له أهمية كبيرة؛ لأنها علّمته كيف يطبق المادية الجدلية والتاريخية على الواقع، ولفت انتباهه دراسة "أنجلز" عن الثورة في ألمانيا، بدعوته إلى الإطاحة ببقايا الإقطاع كخطوة سابقة على تحويل ألمانيا إلى دولة اشتراكية[٣٤].

وفي باريس تلاقت أفكار فؤاد مرسي مع مصريين ماركسيين، أحدهما كان زميلاً له في جامعة فاروق الأول – جامعة الإسكندرية لاحقًا– ومبعوثًا من مبعوثيها لدراسة الفلسفة، وهو "مصطفى صفوان" ابن الشيخ "صفوان أبو الفتح" السكرتير العام للحزب الشيوعي المصري الأول، والثاني: إسماعيل صبري عبدالله أحد مبعوثي جامعة فؤاد الأول – جامعة القاهرة لاحقًا– للحصول على الدكتوراه في الاقتصاد، فاتصل الثلاثة بالحزب الشيوعي الفرنسي خلال سنوات البعثة، وطلبوا الانضمام إلى عضويته فاستجيب لهم، وأتاح لهم هذا استكمال معرفتهم النظرية، وخبراتهم التنظيمية والحركية(٣٥). ومن ثمّ بدأ فؤاد مرسي في رحلة الغوص في أعماق الفكر الماركسي.

واتفق مرسي ورفاقه على أنهم في أعقاب عودتهم إلى مصر سينشطون على أساس أن توجّه حركتهم في اتجاهين: الأول: محاولة توحيد الشيوعيين في مصر في حزب واحد وإعلان تكوينه، والثاني: أن يسير هذا الحزب في اتجاه تحقيق الوطنية المعادية للاستعمار، وتصفية بقايا الإقطاع، وفتح الباب لتحقيق الثورة الاشتراكية، حينئذ حمل إسماعيل صبري عبدالله الذي كان يمثلهم في الاتصال بالحزب الشيوعي الفرنسي – هذه الآراء إلى الحزب فوافقهم عليها(٣٦).

وبعد عودته من فرنسا في أوائل عام ١٩٤٩، وجد فؤاد مرسي الحركة التقدُميّة المصرية مشتتة نتيجة الضربات المُوجعة التى وُجِّهت إليها(٣٧)، كما وجد منظمة "طليعة الإسكندرية"(٣٨) – وهو أحد مؤسسيها قبل سفره إلى باريس(٣٩)– من بين المنظمات الماركسية التي اندمجت في "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني" "حدتو" التي تأسست عام ١٩٤٧، وبعودته لم يجد الأخيرة نفسها؛ إذ كان معظم كادرها الأساسي قد تبدّد، بسبب الانقسامات والخلافات التي شهدتها، والتي بدأت بـ "التكتل الثوري" الذي قاده "شهدي عطية الشافعي" عام ١٩٤٨، وتواصلت في دوّامات أخذت تتسع حتى أدركتها حملة اعتقالات ١٥ مايو ١٩٤٨، التي شنَّتها حكومة النقراشي بمناسبة حرب فلسطين، فأطبقت المعتقلات على كادر "حدتو" الرئيس، بينما تبدّد من ظلّوا خارج المعتقلات بين الانقسامات والمطاردات(٤٠).

تلك الصورة المأساوية للحركة الشيوعية في مصر في أواخر الأربعينيات، لم تصب الشاب العائد من فرنسا باليأس والإحباط بل سعى إلى تجميع عناصر أساسية منها، وحاول أن يُقيمها من جديد على قدميها، وطرح قضية الثورة المصرية بمفهومها الشامل، الثورة التى تضم كل المناضلين من أجل إنجاز الثورة الوطنية تمهيدًا لمواجهة مهام الثورة الاشتراكية(٤١)، ومن ثمّ حمل على عاتقه مشروع "حزب جديد"، بكادر "حدتو"

المطارد أو المنقسم الذي يبحث هو الآخر عن تجمع حزب جديد، ولم تكد تمر شهور على عودة مرسي من باريس حتى التقى بـ "أسعد حليم" وعن طريقه تعرّف على "مصطفى طيبة" الذي كان مسئولاً عن تنظيم "حدتو" خارج السجن، ثمّ "سعد زهران" و "داود عزيز"، وعن طريقهم تجمعت أمامه معظم وثائق الحركة الشيوعية المصرية، منذ بداية الأربعينيات وحتى نهايتها، فانكبَّ عليها يدرسها بعناية واهتمام، وانتهى من دراسته إلى أن الحركة الشيوعية الجنينية في مصر كانت أسيرة رؤيتين:

– رؤية تركز على القضية الوطنية دون سواها، ولا ترى في مصر إلا التناقض مع الاستعمار فقط، وبالتالي ترى أن التحرر من الاستعمار هو هدفها.

– رؤية تتوهم أن الأوضاع في مصر، هي ذاتها الأوضاع في أوروبا عشية الثورة الاشتراكية، وأنها بلد رأسمالي متقدم، وأنها مهيأة لثورة اشتراكية(٤٢).

وهكذا برقت في ذهن فؤاد مرسي الفكرة التي كانت قد تولّدت عن قراءاته لدراسات "ماركس" و"إنجلز" التطبيقية على الثورتين الفرنسية والألمانية، فقادته إلى اليقين بشيء ثالث مختلف هو أن الثورة التي ينبغي أن يسعى الشيوعيون لإنضاج ظروفها ليست هي "الثورة الاشتراكية" وليست هي "الثورة الوطنية العادية التقليدية"، وإنما "الثورة الوطنية التي تفتح الباب للثورة الاشتراكية، وأنه لابد من إزاحة بقايا الإقطاع في مصر أولاً، ثم التخلص من الاستعمار(٤٣).

ولمّا كانت الحركة الشيوعية المصرية في أمسّ الحاجة إلى وثيقة على غرار وثيقة "تطور الرأسمالية في روسيا"، التي أنجزها فلاديمير لينين Vladimir Lenin سنة ١٩٠٢، كانت أولى دراسات مرسي "**تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر**" عام ١٩٤٩، وكانت لها أثر في تعمّقه وغوصه في تطور الرأسمالية في مصر على مدى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وقدَّمها للماركسيين في مصر من أجل هدفين: الأول، تأسيس الحزب الشيوعي المصري، الثاني: إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية(٤٤).

ونظرًا للصعوبات التي كانت تواجهها الحركة الشيوعية المصرية فإنها كانت في أشدِّ الحاجة إلى شخصية منظِّرة مثل الدكتور فؤاد مرسي، فهو المتمكن من النظرية الماركسية، والمتعمِّق في دراسة المجتمع المصري بحكم دراسته الأكاديمية، وبعد دراسته "تطور الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر"، أصدر كراس "**ثورتنا المقبلة**"، بيَّن فيها أن الثورة المصرية ستأتي على مرحلتين، الأولى: وطنية ديمقراطية تحريرية أي ثورة ضد بقايا الإقطاع، والاستعمار الأجنبي، والفئات الرأسمالية المحلية التي تتداخل مصالحها مع المصالح

الاستعمارية، وإلغاء النظام الملكي سند العلاقات الإقطاعية، وأن هذه الثورة ضرورية؛ لأنها تفتح الطريق للمرحلة الثانية، وهي مرحلة ثورية أعلى متمثلة في الثورة الاشتراكية[٤٥].

وعلى أية حال، تشكَّلت السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي المصري من فؤاد مرسي ومصطفى طيبة وداود عزيز في يناير عام ١٩٥٠[٤٦]، ومن العوامل التي ساعدت على تأسيس هذا الحزب ترويج مقولتين، إحداهما: أن فؤاد مرسي عضو الحزب الشيوعي الفرنسي جاء مُكلفًا من الأممية بتأسيس الحزب، والمقولة الثانية: كانت مقولة "لا شيوعيين خارج الحزب"، وشرع الحزب على الفور في إصدار مطبوعته الشهيرة باسم "راية الشعب"[٤٧]، وكان الاسم يُستخدم عند الإشارة للحزب الشيوعي المصري، وبعد القبض على عدد من القيادات استقرت القيادة في أيدي الثلاثي فؤاد مرسي، واسمه الحركى "الرفيق خالد"، وإسماعيل صبري عبد الله، واسمه الحركي "الرفيق عاصم"، وداود عزيز، واسمه الحركي "غالب"[٤٨].

ثمَّ اتحدت جميع المنظمات الشيوعية المصرية – ثلاثة عشر منظمة سريَّة عامَي ١٩٥٤ و ١٩٥٥– مع الحزب الشيوعي المصري في يناير ١٩٥٨، وسرعان ما انسلخت حدتو عن الحزب بعد أربعة أشهر من الوحدة [٤٩].

حينئذ جمع مرسي بين نضاله السري، وبين نشاطه كأستاذ بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية، حيث شارك الطلبة أوقاتهم، وتولَّى مسئولية اللجنة الرياضية فى اتحاد الكلية، وكان يرعى الطلبة فى حياتهم الاجتماعية، وفى الوقت نفسه انشغل بقضايا الجامعة، وبالعمل العلمي، حيث ألَّف كتابين أساسيين أصبحا من النصوص الأساسية، الأول: النقود والبنوك، والثانى: العلاقات الاقتصادية الدولية، ولم تعرف سلطات الأمن بأمره، إلا عند القبض عليه في حملة يناير عام ١٩٥٩[٥٠]، ضمن حملة اعتقالات واسعة ضمّت مجموعة من القيادات الشيوعية بينها الدكتور إسماعيل صبري عبدالله والدكتور عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم ومحمد سيد أحمد ونبيل الهلالي، وكانت المجموعة تضم ٦٤ شخصية، وعُرِفت قضيتهم آنذاك بـ" **قضية الحزب الشيوعي المصري**"، وحُكم عليه بالسجن ١٠ سنين أمضى ٥ سنوات ونصفًا منها بين أبو زعبل والواحات أهم سجنين في مصر، ثم أُطلق سراحه عام ١٩٦٤[٥١]، بعد الضغط السوفيتي على عبدالناصر.

ومن الجدير بالذكر أن مسألة اعتقال الشيوعيين في مصر أثَّرت بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقات المصرية– السوفيتية، فبعد أن أعلن السوفيت في يناير عام ١٩٦٣، عن زيارة مرتقبة للرئيس السوفيتي نيكيتا

خروشوف Nikita Khrushchev إلى مصر، قاموا بإلغائها دون توضيح أسباب ذلك، حينئذ كثُرت التأويلات بأن سبب ذلك هو الوضع الداخلي في مصر، واعتقال الشيوعيين(٥٢)، وحينما سُئل خروشوف عن أسباب إلغاء زيارته لمصر، ردّ قائلاً: أنا سكرتير الحزب الشيوعي السوفيتي، فكيف أزور مصر وهي تعتقل الشيوعيين؟ ويقول الدكتور إسماعيل صبري عبدالله إن هذا هو الضغط الوحيد الذي مارسه الاتحاد السوفيتي للإفراج عن المعتقلين الشيوعيين في مصر(٥٣).

ورغم تصريحات خروشوف فإنه استمر في إعطاء أهمية كبرى للعلاقات السوفيتية مع مصر، وقام بإرسال صهره ألكسي أدجوبي Aleksei Adzhubei، محرر جريدة إزفستيا Izvestiya السوفيتية، لإجراء مفاوضات رفيعة المستوى مع عبدالناصر حول اعتقال الشيوعيين المصريين(٥٤)، وفي أعقاب ذلك، أدلى عبدالناصر بتصريح في يوليو عام ١٩٦٣، للصحفي الفرنسي إريك روليه Éric Rouleau في صحيفة "لوموند Le Mond " أعلن فيه أنه قرر الإفراج عن جميع المعتقلين، وأن ثلاثة أرباع المعتقلين تمّ إطلاق سراحهم تدريجيًّا في الشهور الأولى من عام ١٩٦٣، واستطرد قائلاً:" قبل نهاية عام ١٩٦٣ لن يكون هناك معتقل بسجون مصر"(٥٥). وبالتالي لن يبقى أي شيوعي خلف أسوار السجون.

وتُوِّجت كل هذه التطورات بالإفراج عن المعتقلين الشيوعيين بالفعل في مارس– أبريل ١٩٦٤(٥٦)، وتمّ دعوتهم فرادى للانضمام إلى الاتحاد الاشتراكي، والمساهمة في بناء الاشتراكية، ومن ثمّ رحبَّت صحيفة برافدا Pravda السوفيتية بتلك التطورات، وصرّحت بأن الطريق الآن أصبح مهيئًا أمام خروشوف لزيارة مصر، وهذا ما تمّ بالفعل في مايو ١٩٦٤، ولقيت زيارته ترحيبًا عالميًّا في مصر وخارجها باعتبارها انتصارًا للسياسة الخارجية السوفيتية، ووصفها زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي بالميرو توليياتي Palmiro Togliatti بـ"أنها واحدة من أهم انتصارات السوفييت في مصر"، وكمحدد فاصل بعد لغة التصريحات الحادّة بين خروشوف وناصر خلال أوائل الستينيات(٥٧).

حينئذ اهتمَّ عبدالناصر بضرورة معرفة منْ هو "الرفيق خالد"، ذلك التوقيع الذي كان يُزيِّل المنشورات الصادرة عن الحزب الشيوعي المصري، وظلّ شهرين يحلِّل ويقرأ كتبًا وأبحاثًا ودراسات لخمسة أشخاص بعينهم، كان الدكتور فؤاد مرسي واحدًا منهم، ووصل إلى قناعة شخصية أن الرفيق خالد قد يكون هو فؤاد مرسي، ولكنه أراد أن يقطع الشكّ باليقين، وكلّف الأجهزة بمتابعة هذا الموضوع، ولكنها فشلت، فاضطر عبدالناصر للتدخل شخصيًّا، واستدعى أحد الأشخاص في شهر أكتوبر عام ١٩٦٤، ممّن توسّم فيهم بأنه

– رفض سامي شرف ذكر اسمه– يعرف من هو الرفيق خالد، وأثناء مقابلته سأله الرئيس:" يا... حاسألك سؤال واحد وأنا واثق إنك حا تجاوبني عليه بحكم العلاقة التي تربطنا... اندهش الضيف، وقال:" اسأل ياريس... إيه هو السؤال؟" سأله الرئيس:" مين هو الرفيق خالد؟! كان السؤال مفاجئًا للضيف، ولكن بعد تفكير قصير قال للرئيس إن الرفيق خالد هو الدكتور فؤاد مرسي، وهكذا صدق ظنّ واستنتاج عبدالناصر بأن الرفيق خالد هو الدكتور فؤاد مرسي"(٥٨)، في حين أن عبدالقادر ياسين وابنة فؤاد مرسي – الأستاذة نادية– ذكرا أن عبدالناصر كان يعلم أن فؤاد مرسي هو الرفيق خالد منذ حملة الاعتقالات في يناير ١٩٥٩(٥٩).

وأرى أن الرأي الأخير أقرب للصواب؛ لأن نشرات الحزب الشيوعي المصري كانت في ازدياد وقتئذ من أجل تغطية الوحدة المصرية– السورية عام ١٩٥٨، ومزيلة بتوقيع فؤاد مرسي، وكان عبدالناصر متابعًا لها كما ذكر سامي شرف، فكيف ظلَّ ناصر خلال هذه الفترة "١٩٥٨ – ١٩٦٣"، لا يُبالي بمنْ هو الرفيق خالد، في حين أن هذا هو التوقيت المناسب لمعرفة ذلك.

على أية حال، التقى عبدالناصر بفؤاد مرسي في نهايات عام ١٩٦٤، وقال ناصر له إنه كان يعلم أنه الرفيق خالد فاندهش، ولم ينكر، ولكنه سأل سؤالاً واحدًا هو: هل الأجهزة هي التي اكتشفت هذه الحقيقة؟ فقال له الرئيس: لا، أنا من تتبعي وقراءاتي لما كتبته أنت والآخرون استنتجت ذلك، وبناء عليه تم الاتصال بك(٦٠).

وتناول اللقاء فكرة اندماج العناصر اليسارية في تحالف مع القوى الشعبية الأخرى، حيث قال عبدالناصر:"يادكتور فؤاد أنا بطرح عليك رأيًا لتفكر فيه، وغير مُلزم، كل ما أطلبه منك إنك تفكر، وعندما تصل إلى قناعة أو إلى قرار، فإن بابي مفتوح لك لتناقش فيما وصلت إليه؛ والموضوع باختصار شديد هو أن تنضم العناصر اليسارية في الساحة المصرية إلى تحالف قوى الشعب العامل بشكل أو بآخر.. فكّروا وقدّموا مقترحاتكم.."(٦١).

بعدها اتصل الدكتور فؤاد مرسي بسامي شرف وعلي صبري "الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي"، وأبلغهما أنه بحث الأفكار التي طرحها الرئيس في لقائه الأخير معه، وهناك كان ترحيب بالمساهمة في الاتحاد الاشتراكي، ولكن ثمَّة مشكلة تتمثل في أن البعض أراد أن يكون لهم وضع خاص، حينئذ كان ردّ عبدالناصر قاطعًا وصريحًا أن منْ يريد أن يشارك في العمل العام يدخل كفرد عادي، ولا يُمثِّل إلا نفسه فقط، ومنْ يريد ذلك عليه أن يتقدم بطلب للعضوية، وأصدرت قيادة الحزب الشيوعي المصري تعميمًا داخليًّا

للأعضاء بأن الأمور قد سُويت، وأنه يمكن للأعضاء أن يمارسوا النشاط ضمن تشكيلات الاتحاد الاشتراكي كأفرد ولا يمثلون إلا أنفسهم(٦٢).

وكانت نتيجة هذه الاتصالات واللقاءات في أبريل عام ١٩٦٥، عندما أصدر الحزب الشيوعي المصري بيانًا أعلن فيه حلّ نفسه، وإنهاء شكله المستقل، وتكليف أعضائه كافة بالتقدم – كأفراد– لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي، كما تمّ الاتفاق على أن يتم رفع العزل السياسي عن أعضاء الحزب، وأصبح كل واحد منهم كأي مواطن عادي، ليس له انتماء حزبي، ولا يمثّلون إلا أنفسهم، وليس هناك تسلسل قيادي ولا تعليمات ولا تعميمات(٦٣).

وهكذا نخلُص إلى أن فؤاد مرسي بعد فترة من الاحتكاك والاقتراب من شخصيات ذات توجهات مختلفة، ورفضه للأفكار الموجودة على الساحة آنذاك لعدم تناغمها مع قناعاته، اقترب للفكر الماركسي وانغمس فيه أكثر بعد سفره إلى باريس، ومن ثمَّ بدأت نقطة الانطلاقة بتأسيسه الحزب الشيوعي المصري وقيادته له وتعرضه لكثير من العراقيل نتيجة اعتناقه للأفكار الماركسية؛ لذا كان لابد من التعمق والغوص في إبراز التكوين العلمي والفكري لتلك الشخصية حتى يتسنى لنا قراءة وفهم رؤيته تجاه الأحداث المفصلية التي شهدتها مصر خلال أواخر التجربة الليبرالية، والناصرية، وبدايات عصر السادات.

ثانياً: فؤاد مرسي والحِراك الوطني خلال التجربة الليبرالية

أثناء دراسة فؤاد مرسي في باريس، وغيابه عن القاهرة كان متابعًا جيدًا للتطورات السياسية التي كانت تشهدها مصر؛ لذا سجّل الأحداث الدائرة من منظوره خلال فترة دراسته من ١٩٤٦–١٩٤٨، وذكر أن مصر شهدت "هبّة" سنة ١٩٤٦(٦٤)، وبدأت مرحلة جديدة من الثورة الوطنية المصرية، لكن ثمّة **محاولة** نجحت في ضربها وتصفيتها من قِبل إسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٤٦ أولاً(٦٥)، ثمّ محاولة ثانية فى عام ١٩٤٨ تحت مسمّى الإعداد لحرب فلسطين، وتزامن هذا مع بداية تقلص الاستعمار البريطانى وانكماشه داخل مصر، وتركّزه على حدود قناة السويس(٦٦). وقد اتضح لنا من المحور الأول سخط فؤاد مرسي من سياسات صدقي، الذي تصدّى بالقوة لتصاعد المدِّ الجماهيري، ونشاطات الحركة الجماهيرية الطلابية والعمالية، وكانت الأوضاع تُنذر بثورة شعبية من القاعدة، وهو ما دفع البرجوازية المصرية إلى التدخل لإجهاض الثورة المحتملة.

كما انتقد مرسي مفاوضات صدقي- بيفن، ومشروع المعاهدة البريطانية- المصرية في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦[٦٧] نقدًا حادًّا قائلاً: "كما تحالف توفيق مع الاستعمار لضرب البرجوازية الناشئة، تحالف صدقي مع هذا الاستعمار لضرب البروليتاريا الناشئة، ومنذ الحرب ظهرت فرقة من البرجوازية تنادي صراحة بالاتفاق مع الإنجليز، وتحقيق تحالف معهم لا طلاق منه"[٦٨].

ويخلُص مرسي إلى أن الأوضاع في مصر قُبيل اندلاع حرب ١٥ مايو عام ١٩٤٨، كانت مضطربة، مستشهدًا بالإضرابات والمظاهرات التي شهدتها البلاد، ذاكرًا وجود إضرابين دلّلا على انهيار سلطة الدولة، أولهما: كان إضراب ممرضى القصر العينى عن العمل[٦٩]، الذين ثاروا في أبريل عام ١٩٤٨، بعد أن أتعبهم انتظار تحسين أوضاعهم، وتحوّلت المستشفى إلى ميدان للمعركة، حتى استلزم الأمر مهاجمتها بقوات من البوليس والجيش[٧٠]، وثانيهما: كان إضراب رجال البوليس، في الإسكندرية، والذي استمر ٢٤ ساعة، ونتيجة غيابهم تمّت استباحة المدينة، وانتشرت عمليات السلب والنهب، وتمّ الهجوم على الأجانب وممتلكاتهم بشكل منظّم من قِبل المشاغبين – على حد وصف التقارير البريطانية-، ممّا أدى إلى الاستعانة بالقوات المسلّحة لإعادة النظام إلى المدينة[٧١].

وأكّدت التقارير البريطانية أن السبب الرئيس لهذا الإضراب هو الأوضاع الاقتصادية السيئة لرجال البوليس، وضآلة أجورهم رغم ارتفاع تكاليف المعيشة، ورصدت أن المضربين رفعوا شعارات شيوعية مناهضة للأجانب ومعادية للرأسمالية، واستنتجت لندن أن الشيوعيين لم يكونوا مسئولين عن هذه الإضرابات، لكنهم بذلوا قصارى جهدهم لاستغلالها[٧٢]، وهذا ما رواه الدكتور عبدالعظيم أنيس أحد شهود وصنّاع أحداث الإسكندرية خلال إضراب ضباط البوليس، حيث ذكر أن "حدتو" وزّعت منشورًا طُبع باسمها في مطبعة علنية، وكان عنوانه:" تسقط الملكية وتحيا الجمهورية"، ويحيِّي المنشور نضال رجال البوليس من أجل مطالبهم العادلة[٧٣].

ونتيجة لتلك المظاهرات والإضرابات ذكر مرسي أن الدولة المصرية لم تعُد قادرة على الحكم، وأن الشعب يجب أن يكون قادرًا على تولّى السلطة، وتزامن هذا مع اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨، التي كان لها انعكاساتها السلبية والإيجابية على الحياة السياسة المصرية وفقًا لمنظور فؤاد مرسي، أمّا **الانعكاسات السلبية** فقد بلورها مرسي في أن النظام اتخذها ذريعة لفرض الأحكام العرفية، ووضع القوى الوطنية والقوى التقدمية الجديدة فى المعتقلات[٧٤]، واستطرد قائلاً: "إن هذه الحرب أرادتها البرجوازية والإقطاع في مصر

مجتمعة[٧٥]؛ لرغبتهما في شغل الشعب عن مشاكله الحقيقية، وإخماد المدِّ الثوري للشعب عن طريق فرض الأحكام العرفية، فقد شهدت البلاد مدًّا ثوريًّا أعربت عنه طبقات الشعب قبل مايو ١٩٤٨، مثل الإضرابات العمّالية أو المظاهرات الشعبية، أو بإضراب البوليس عن العمل وتأييد الطبقة العاملة لهم، كلّ هذا حفّز الرجعية للتدخل سريعًا بدون تردد، وهنا تدخّلت الفاشية المصرية خادمة الرأسمالية والإقطاع، وبدأت بتهيئة الأذهان لحرب فلسطين والدعوة إليها[٧٦].

أمّا **الانعكاسات الإيجابية** لحرب فلسطين طبقًا لمنظور فؤاد مرسي، فتمثّلت في أن هذه الحرب كشفت النظام، فهى المحنة التى فضحت النظام، وأتاحت الفرصة الكبيرة لتحويل الجيش المصرى إلى مدرسة للوطنية وللقومية، وتوجيه نيران الجيش إلى النظام بدلاً من توجيهها إلى الشعب، ووصف مرسي عام ١٩٤٦، والسنوات التالية له، بأنها سنوات نمو ونضج الثورة المصرية من جديد تحت قيادات جديدة، وهذا هو الجديد فى الأمر... قيادات جديدة[٧٧].

وبذلك يتضح أن منظور مرسي للأحداث السابقة على ثورة يوليو عام ١٩٥٢، كانت تؤشر على أن النظام الحاكم على حافة الانهيار، وأن ثمّة ثورة قادمة ستسفر عن ميلاد شخصيات وقيادات جديدة لتقود المرحلة الجديدة، ويقصد مرسي بتعبير "قيادات جديدة" التنظيمات الثورية التي كانت قد بدأت في التبلور من خلال اتساع موجات الإضرابات والاعتصامات العُمالية والطلابية وتكوّن التنظيمات الثورية الجديدة مثل "اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال عام ١٩٤٦، والمنظمات الشيوعية السريّة التي نمت وترعرعت وقتئذ مثل الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني، ومنظمة أسكرا "الشرارة".

ثالثاً: فؤاد مرسي والتحولّات السياسية والاقتصادية عقب ثورة ١٩٥٢

عندما اندلعت ثورة يوليو ١٩٥٢، سرد فؤاد مرسي طبيعة العلاقة بين الحركة الشعبية والحركة العسكرية، وموقف الأولى من الثانية عامة، وآراؤه حول ما أسفرت عنه الثورة سياسيًّا واقتصاديًّا، وفي ضوء ذلك قال: "عندما اندلعت الثورة حدث سوء الفهم الذى كان لابدّ أن يحدث بين حركة شعبية وحركة عسكرية"، واستطرد قائلاً: "إن الحركات العسكرية وقتئذ كانت مشبوهة، لأن الاستعمار كان وراءها دائمًا، ولكن الحركة العسكرية المصرية عام ١٩٥٢ ربّما تكون أول حركة عسكرية لم يكن الاستعمار وراءها، على العكس كانت مجموعة الضباط الأحرار تُمثّل نوعًا من التحالف الواسع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وكان هذا موقفًا سليمًا"[٧٨].

ممّا سبق نستنتج حساسية مرسي من الحركات العسكرية التي كانت موجودة آنذاك على الساحة العربية أو في أمريكا اللاتينية؛ نظرًا لوجود مساندة ودعم من جانب القوى الاستعمارية لها، ولكن مرسي رأى أن الحركة العسكرية المصرية كانت مختلفة تمامًا عن مثيلتها في المنطقة؛ لوطنيتها وضمّها عناصر من اليمين واليسار معًا؛ لذا كان مؤيدًا لها، وفي الوقت ذاته كان لديه بعض المآخذ عليها.

ومن هذه المآخذ التي وجهّها مرسي للحركة العسكرية المصرية أنها اتخذت منذ البداية موقف الانعزال عن الجماهير وحرمانهم من التدخل، ثمّ أقصت الملك، في وقت كانت الحركة الجماهيرية شبه معدومة من الشارع المصرى، وهذا كلّه ألقى ظلالاً من الشك"، وتساءل مرسي قائلاً: " لماذا تحرم الحركة العسكرية نفسها من التأييد الجماهيرى الواسع؟ وأجاب على ذلك بقوله: "طبعًا كانت هناك اعتبارات أمن وتأمين تغلّبت على اعتبارات السياسة، ولكن مجمل القول لم تساعدنا الثورة على أن نُحسِن الظنَّ بها؛ لأننا وجدنا فريق الاشتراكيين الذى كان على صله بالثورة قبل اندلاعها تمّ مطاردتهم ووضعهم فى السجون، حينئذ أصبحت هناك شكوك متبادلة"(٧٩).

واستطرد مرسي قائلاً: "هاجمنا الثورة بكل ما فيها من عيوب، هاجمنا الإصلاح الزراعى البرجوازى، هاجمنا المفاوضة مع الإنجليز، والتخلّى عن السودان، هاجمنا الأوضاع القمعية والإرهابية التى سادت، ولكن كل هذا بدأ يتقلّص بعد توقيع اتفاقية الجلاء فى يونيه عام ١٩٥٤، وقتئذ هاجمنا معاهدة الجلاء؛ لأنها كانت تربط مصر بالاستراتيجية العالمية لبريطانيا العظمى، وأغرت الإنجليز بطرح مشروع حلف بغداد، ولكن بسبب الرفض الشعبى العارم للمخطط الاستعمارى الجديد بدأت الثورة تراجع سياسة التحالف مع الإنجليز والأمريكان"(٨٠).

وبدأت الثورة بالانفتاح على القوى المناهضة للإمبريالية في العالم الثالث، وتجسَّد هذا بوضوح بعد مقاومة مصر الثورة لمشروعات الأحلاف الاستعمارية، وخصوصًا حلف بغداد، ثمَّ انتهاج سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وانعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ تتويجًا لسياسة عدم الانحياز، وظهور قيادة جديدة لهذه السياسة أسهم فيها ناصر إلى جانب جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru "الهند"، وجوزيف وتيتو Josep Tito "يوغسلافيا" ، ومن ثمَّ أخذت موجة العداء تنحسر من جانب الماركسيين المصريين تجاه الثورة(٨١)، وفي ضوء ذلك ذكر فؤاد مرسي:" .... وفى الواقع فهذه المرحلة بدأت تنتهى منذ مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ على اعتبار أن سياسة باندونج هى سياسة جديدة، سياسة الحياد الإيجابى ثمَّ

سياسة عدم الانحياز، وبالتالى فهى سياسة النضال ضد الاستعمار، وسياسة الوقوف ضد الانخراط فى التكتلات العسكرية الاستعمارية"(٨٢).

وبناء على توجّهات سياسة مؤتمر باندونج رأى فؤاد مرسي أنه يمكن إتخاذها كنقطة ارتكاز للتصالح مع الثورة، ولكن القضية الداخلية حينئذ لم تُحسم بعد، ولم يحدث فيها أي تطور أو تصالح مع الثورة، فكان ردّ مرسي على ذلك بقوله:" لم تكن السياسة الداخلية قد حُسمت بعد، ولكن كنت أتوقع أن التغيير فى السياسة الخارجية سوف ينعكس على السياسة الداخلية، ومن ثمَّ اتبعنا منهج النقد والتأييد، أو سياسة الوحدة والصراع، فعندما هاجمت الثورة بغداد، وعندما حدث تأميم القناة، وعندما حدث العدوان الثلاثي وقفت إلى جانب الثورة، وطرحت ضرورة تصفية المصالح الإنجليزية والفرنسية فى مصر، وهو ما أخذت به الثورة، حيث دخلت فى تحالف مع الثورة، وخصوصًا عندما أنشأت المؤسسة الاقتصادية، وأقامت القطاع العام الجديد"(٨٣).

واستطرد مرسي قائلاً:" لم يُفسد هذا التصالح إلا تحوّل الثورة إلى عملية البناء الداخلى، أو ما سُمّي بالتنمية التى بدأت عام ١٩٥٦– ١٩٥٧، وقتئذ رفعت الثورة شعارًا هو: "**أن المعركة مع الاستعمار انتهت**"، وعلّق مرسي على هذا الإجراء بأنه خاطئ، وقال: " صحيح إن المعركة السياسية مع الاستعمار انتهت، ولكن المعركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهى المعركة الأهم والأشدّ شراسة ضد النوع الجديد من الاستعمار لم تنته بعد، ولكنها بدأت للتو، ومع اندلاع الثورة العراقية فى يوليو سنة ١٩٥٨(٨٤)، ازداد الصراع الداخلى فى مصر، وكان يدور حول مستقبل الثورة ومستقبل التنمية، ومن أجل منْ سيتم هذا؟ وذكر مرسي أن هناك تيارًا قويًّا داخل الحكم رأى أنه يجب أن يتم ذلك لصالح البرجوازية، وكنت أرى أن يتم هذا لصالح الطبقات الوطنية كافة"(٨٥).

أمّا الصِّدام الآخر لمرسي مع الثورة فكان حول الوحدة المصرية – السورية عام ١٩٥٨، وهل تتم على أسس ديمقراطية، أم تتم دون مراعاة هذه الأسس، ويجيب مرسي قائلاً:" رأيت أن تتم الوحدة مع مراعاة ظروف كل بلد وتراثه النضالى والديمقراطى، ورأيت أيضًا أنه على الأقل فى سوريا يجب الاحتفاظ بالأحزاب كما هي"(٨٦)، وفي السياق نفسه كشفت أوراق عبدالناصر المعنونة بـ " **تقدير موقف عن الشيوعية في الجمهورية العربية المتحدة**" بأن الحزب الشيوعي في مصر اتفق مع الأحزاب الشيوعية في سوريا والعراق، وتبنّوا سياسة ضد الوحدة ومهاجمتها، والدعوة إلى اتحاد فيدرالي، وتعدد الأحزاب، وتشكيل جبهة وطنية تشمل الحزب الشيوعي؛ حتى يجدوا الفرصة للسيطرة على التنظيمات الشعبية"، وهذا ما جعل عبدالناصر لأن يتخذ

إجراءات صارمة تجاه الشيوعيين في مصر؛ إذ ذكر في أوراقه أنه تمّ اعتقال العناصر الشيوعية النشيطة والمتفرغة، واعتقال العناصر التي تعمل وسط العمّال، وتطهير الصحافة من الشيوعيين المنظّمين، واعتقال العناصر التي نشطت في الريف"(٨٧).

تلك الإجراءات سالفة الذكر طالت فؤاد مرسي، نتيجة لموقفه من الوحدة المصرية- السورية؛ إذ ذكر:"... أدّى هذا إلى الضربة الكبرى التى قام بها جمال عبدالناصر لكل القوى التقدمية فى يناير سنة ١٩٥٩ فى سوريا ومصر، وعوملت معاملة العدو للثورة، رغم أننى كنت أعتبر نفسى الحليف الذى له تحفظات كثيرة على سياسات الثورة؛ لأننى كنت أنظر إلى الثورة فى الجوهر كثورة وطنية معادية للاستعمار، وديمقراطية معادية لبقايا الإقطاع"(٨٨).

وفى يناير ١٩٥٩ تمَّ اعتقال مرسي، وفصله من الجامعة اعتبارًا من أول أبريل عام ١٩٥٩، طبقًا للقرار الجمهوري رقم "٥٧١" لسنة ١٩٥٩، وظلَّ خلف الأسوار حتى منتصف عام ١٩٦٤، وعلّق على هذه الفترة بقوله: "كانت البلاد خلال هذه المدة الطويلة قد تغيّرت، وما كنت أطالب به أصبح من المسلّمات والحقائق، وبدأت الثورة تُقبِل على الكثير من التأميمات فى سنة ١٩٦١، وأعلن عبد الناصر عن المرحلة الجديدة مرحلة التحوّل الاشتراكى"(٨٩)، وهذا ما أشار إليه قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري في مارس عام ١٩٦٥، بأن هناك إنجازات ثورية تحققت في مجال الاقتصاد مثل إزاحة سيطرة الرأسمالية الكبيرة المحلية عن مراكز السيطرة الاقتصادية، وهيمنة القطاع العام على أكثر من ٨٠% من الصناعات، وتبنّت الدولة مبادئ التخطيط المركزي، ووسعّت نطاق رقابتها على حركة رأس المال الخاص، وفي المجال السياسي أُلغيت الأحكام العرفية، وأُفرج عن المعتقلين والمسجونين الشيوعيين، وتنشيط العمل السياسي داخل بعض لجان الاتحاد الاشتراكي العربي، واقتربت القيادة الثورية من العمّال الفلاحين والمثقفين الثوريين، واستجابت إلى مطالبهم(٩٠)، كما أن أجهزة الإعلام بدأت تزخر بما كان الشيوعيون يحلمون بقوله في نشرة سرية، الصحف يتصدرها رفاقهم ، خالد محيي الدين يرأس مؤسسة أخبار اليوم، ويجمع حوله عشرات من سجناء الأمس ليصبحوا كتّابًا وصحفيين مرموقين، أحمد فؤاد يتصدّر دار روزاليوسف ويعهد برئاسة تحريرها إلى أحمد حمروش، كما أن الاتحاد الاشتراكي بدأ يعلو في ردهاته حديث الاشتراكية وتمتلئ به نشراته العلنية والسرية(٩١).

ورأى فؤاد مرسي أن إجراءات يوليو ١٩٦١، مثّلت تنازلات مهمّة، ومكاسب للعمّال والفلاحين، غير أنها مطالب قاصرة ومشروطة بتحقيق الديمقراطية من أجل تحويلها إلى مكاسب حقيقية، وهي لا تُشكّل إجراءات اشتراكية، وإنما تُعبِّر عن احتياجات تطور الثورة الوطنية الديمقراطية والمطالب المُلحّة للجماهير الكادحة(٩٢).

واتضحت رؤية فؤاد مرسي لتلك الفترة بشكل أكبر أثناء مقابلته للرئيس عبدالناصر في نهايات عام ١٩٦٤، حينها قال:" ياسيادة الريس أنت بإصدارك القوانين الاشتراكية تجاوزت كل ما كنّا نطمع في تحقيقه، ولو تلاحظ سيادتك أننا في النشرات الأخيرة حاولنا أن نواكب التجربة التي تطبقها، لأن نظرتنا كانت قاصرة منذ سنة ١٩٥٢ حتى صدور القوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١، وما واكبها وصاحبها من تطبيق، الحقيقة يا ريس كان على عيوننا منظار أسود، كنّا متأثرين بأن الحكم العسكري لن يستطيع أن يحقق التحوّل الاجتماعي في مصر بالأسلوب الذي تقوم به وتعلن عنه"(٩٣).

فردّ عبدالناصر عليه قائلاً: إنه يرى أن القوة القادرة على إحداث التغيير في المجتمع من أجل مصر يجب أن تضع أيديها معًا في ظلِّ الشرعية، وفي ظلِّ إطار قانوني، وفي ظلِّ مبادئ يسلمون بها، وفي ظلِّ قواعد متفق عليها، ومن المصلحة أن تلتقي كل الآراء من أجل الوصول إلى التغيير"(٩٤).

وهكذا بدأت عملية رأب الصدع والتقارب بين الماركسيين المصريين والثورة، وبدا هناك تغيير من جانب فؤاد مرسي تجاه نظام عبدالناصر نتيجة التحولّات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر وقتما كان خلف أسوار السجون، وأصبح لديه الرغبة في مشاركة النظام الحاكم بأفكاره وآرائه، وعلى الجانب الآخر كان هناك ترحيب من جانب النظام لاستيعاب مرسي والعناصر الماركسية عامّة.

نلمُس ذلك في أعقاب خروج الدكتور فؤاد مرسي من السجن، ولقائه برأس السلطة عام ١٩٦٤، وذكره: "أنه خلال الفترة منذ عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٠، كان له دور ما هو دور المستشار غير المُعلَن للرئيس عبدالناصر، وهذا وضع نشأ بحكم الواقع، فقد حرصت على أن أوالي الرئيس بآرائى فى الاقتصاد والسياسة بصورة منتظمة"، واستشهد مرسي بواقعة فى نهاية عام ١٩٦٧، حينما استدعاه عبد الناصر ومعه الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، وطرح عليهما الحملة التى قادتها العناصر اليمينية فى الحكم لإرغامه على الاستسلام بعد الهزيمة، وكانت حملة اقتصادية بدعوى أن الاقتصاد المصرى فى حالة هزيمة أيضًا، وأن عليه الاستسلام، ومن ثم وضع عبدالناصر تحت يدهما الوثائق والمستندات الخاصة كافة بهذا الموضوع سواء كانت دولية أو محلية، بما فى ذلك مناقشات اللجنة التنفيذية العليا، فكتبا تقريرًا مفصلاً ردًّا على تلك

الحملة التى كان يقودها صندوق النقد الدولى ومعه البنك الدولى، ومن كانوا يعبّرون عن نفس المصالح والأفكار داخل الحكم فى مصر، وقدَّما التقرير فى يناير سنة ١٩٦٨، وأخذ به عبد الناصر، وتضمن التقرير إصرارهما على التنمية الجزئية التى تتم إلى جانب نفقات الدفاع، أى التنمية والدفاع معًا، فى إطار ما أسميناه "**سياسة اقتصاد الحرب**" (٩٥).

وهكذا تبلورت روشتة الدكتور فؤاد مرسي لمعالجة الاقتصاد المصري بعد نكسة عام ١٩٦٧، فيما أسماه بـ"سياسة اقتصاد الحرب"، موضحًا ضرورة إجراء تعديلات نوعية على الاقتصاد بحيث يتحوَّل من اقتصاد التنمية في ظلِّ السلام إلى اقتصاد التنمية في ظلِّ الحرب، أي أن تعبأ كلَّ موارد البلاد الاقتصادية لإحراز النصر، وذلك بإجراء تعديلات على العلاقة بين التراكم والاستهلاك الفردي لصالح الاستهلاك العسكري بصفة خاصة، وتخصيص جزء كبير من الناتج الاجتماعي لإنتاج أو لشراء السلاح، وأرَّخ مرسي لـ"سياسة اقتصاد الحرب"، ذاكرًا أن مصر عرفت اقتصاد الحرب مرتين في تاريخها الحديث، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي كل مرة كانت تُفرض عليها ظروف اقتصاد الحرب من خارجها خدمة للمستعمر الأجنبي، وفي كل مرة كانت موارد بلادنا تعبأ من أجل المجهود الحربي وإحراز النصر للمستعمرين"(٩٦).

كما رأى مرسي ضرورة تبنِّي النظام طريق التحول الاشتراكي باعتباره خير ركيزة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة اقتصاد الحرب؛ ذاكرًا أن هذا الطريق سيُسفِر عن معدلات تنمية مرتفعة تسمح بالقضاء على التخلف، وقطاع عام قوي يقود الاقتصاد القومي كله في طريق التنمية، وتخطيط مركزي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد(٩٧).

ولم تكن السياسة الخارجية بعيدة عن اهتمامات فؤاد مرسي، فقد رأى أن الحرب بين البلاد العربية وإسرائيل ليست نزاعًا محليًّا على الحدود، ولفهم حقيقتها لابد من التعرف على حجم المصالح البترولية في الوطن العربي، وما يفرضه هذا الحجم على قوى الإمبريالية من استخدام منطق القوة في تعاملها مع الشعوب العربية. ولمَّا كانت إسرائيل ترتبط ارتباطًا عضويًّا بالمصالح الإمبريالية، فإنَّ هذا يوضح أبعاد المعركة مع إسرائيل والإمبريالية العالمية(٩٨).

وخلُصَ مرسي إلى أن الصراع العربي– الإسرائيلي ليس نزاعًا دينيًّا ولا عنصريًّا ولا إقليميًّا بين العرب وإسرائيل، ولكنه صراع بين الاستعمار العالمي بزعامة الولايات المتحدة، وبين حركة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في المنطقة العربية، وفى هذا الصراع تلعب إسرائيل دورًا مزدوجًا، في خدمة الاحتكارات الأجنبية

وخدمة أغراضها الخاصة التوسعية في المنطقة، وفى هذا الإطار توضع حرب ٥ يونيه ١٩٦٧، طبقًا لرؤيته[٩٩].

وعلى أية حال كان هناك إصغاء لرؤى مرسي السياسية والاقتصادية من جانب النظام الحاكم منذ عام ١٩٦٦، وكانت محل تقدير من جانب عبدالناصر الذي اختاره ضمن النواب العشرة المعينين في مجلس الأمة عام ١٩٦٩، واستمرت العلاقات الودّية بينهما حتى وفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠[١٠٠].

***فؤاد مرسي والقطاع العام**

نظَّر فؤاد مرسي للقطاع العام في دراسات كثيرة، موضِحًا مدى أهمية هذا القطاع في الاقتصاد القومي، وعُرِفَ أن قلمه شرع مرات عدّة للدفاع عن القطاع العام في مصر، ونلمس ذلك في كتاباته وآرائه لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبرى، ومن الدراسات المهمة له في هذا الشأن دراسة بعنوان:"**مصير القطاع العام في مصر: دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلي والأجنبي**"، صادرة عن مركز البحوث العربية، عام ١٩٨٨، بالإضافة إلى عدّة مقالات نُشرت في مجلة الطليعة.

ورأى مرسي أن القطاع العام بعد إجراءات يوليو عام ١٩٦١، أصبح شيئًا جديدًا، وتميَّز بأمرين: الأول: هو التأميم بمعنى أن تستعيد الأمة كلها ثروتها المؤممة من نهب الاستعمار، وجشع رأس المال الكبير، وكانوا وقتئذ قلَّة قليلة، الأمر الثاني: هو الدور القيادي للقطاع العام بمعنى أن يسيطر القطاع العام على وسائل الإنتاج الرئيسة وبخاصة في الصناعة وأن يقبض على أجهزة المال والتجارة الخارجية[١٠١].

وانتقل مرسي من مرحلة التنظير للقطاع العام إلى مرحلة التطبيق، فبعد أن خرج من المعتقل فى منتصف عام ١٩٦٤ كان لا يزال مفصولاً من الجامعة، ولم يصدر قرار بإعادته إليها، واستمر وضعه هكذا حتى نهاية عام ١٩٦٥، فعلَّق على تلك الفترة بقوله: "إنه كان وضعًا مؤسِفًا للغاية لدرجة أنني طلبت فى نهاية عام ١٩٦٥ أن يسمح لي بالخروج من مصر للبحث عن عمل بالخارج، عندئذ صدر قرار بتعييني رئيسًا لشركة من شركات القطاع العام العاملة فى مجال التجارة الخارجية هى "**شركة مصر لتجارة السيارات**"[١٠٢]، طبقًا بالقرار رقم ٤٢٥٤ لسنة ١٩٦٥[١٠٣].

وكانت هذه الشركة تتحكم في استيراد سيارات كاملة الصنع، ومتنوعة من اللوارى والأوناش والثلاجات وسيارات الإسعاف والشرطة والجيش والملاكى، كل هذا كان فى يدّ الشركة وبعض الشركات الأخرى، وتركزت مهمة مرسي على حماية القطاع العام وتعزيز دوره القيادى، وكان المعيار العملى هو أن ينجح

القطاع العام فى مهمته بالمعايير الاقتصادية، بمعنى أن يحقق معدل ربح مناسب، وأن يحقق لجمهور المستهلكين خدمات حقيقية وجادّة وبأسعار مناسبة، وأن يخدم مجموع العاملين بداخله ويرعى أسرهم، كل هذا كان مطروحًا عليه كرئيس لوحدة من وحدات القطاع العام(١٠٤).

والسؤال هنا: هل تلاءمت الوظيفة مع خبرات فؤاد مرسي السياسية والفكرية؟

أجاب مرسي على هذا السؤال بذكره أن الوظيفة تلاءمت مع خبراته كاقتصادى، ولكن لم تكن تتلاءم معه كمفكر أو سياسي، وبدأ كرجل من رجال القطاع العام، وهى مرحلة جديدة، كانت المهمة واضحة جدًّا فى نظره، وهى المساهمة فى بناء الصرح الكبير الذى يشكِّله القطاع العام، والمحافظة عليه من هجمات وتسللات الأعداء، وفى الوقت ذاته الاحتفاظ للقطاع العام بدوره القيادى داخل المجتمع المصرى(١٠٥).

فكان منظور فؤاد مرسي للقطاع العام هو أن يكون قطاعًا قائدًا للتنمية، وبدونه لا يمكن أن تسير التنمية فى طريقها الصحيح، ذاكرًا أن هذا القطاع فى بلد كمصر له طابعان، **طابع وطنى** تشكَّل من خلال الثورة الوطنية المعادية للاستعمار، وبه تم استرداد جزءٍ أساسي من الثروة التى نُهبت منَّا، **وطابع تقدمى**، وهو المساهمة فى إرساء القاعدة المادية للتحوّل مستقبلاً فى يوم من الأيام إلى الاشتراكية(١٠٦).

والإشكالية هنا ما مدى وعي العاملين داخل القطاع العام بالأهداف الأساسية للقطاع، ووظيفة القطاع فى إنماء المجتمع، وضرورة الحرص على ماله، فكانت هذه مثالب أساسية من مثالب التطبيق، ولكن مرسي كان لديه ردٌّ على هذه الإشكالية بقوله:" إن العاملين كانوا صنفين **إمّا عاملون فى القاعدة أو عاملون فى القمة، والعاملون فى القاعدة** بصفة عامة ظلّوا يعملون كما كانوا قبل التأميم، وتمتعوا بمزايا أكبر، وبوضع اجتماعى أفضل، لكنهم فى نهاية الأمر كانوا مجرد عاملين، ومسألة أنهم شركاء فى الملكية لم تترسخ فى داخلهم؛ لأنه لم يتبلور من خلال التطبيق أسلوب إدارة جديد وأسلوب إنتاج جديد. وفيما يتعلق **بالعاملين في القمة**، فكانت توجد القيادة أو القيادة الإدارية للمشروعات العامة، وهذه القيادة كانت نوعين، **النوع الأول:** وهو الكثرة الغالبة، وعبارة عن قيادات منتمية للثورة ومشربة بأفكارها، وراغبة فى تحقيق مهامها، ولكنها لم تكن قيادات اشتراكية، **والنوع الثانى:** هو قيادات معادية للاشتراكية، إما لأنها بقايا أصحاب المشروعات قبل التأميم، وإما لأنها بفكرها وتكوينها الطبقى معادية للاشتراكية، وبقاء تلك القيادات جميعًا على رأس القطاع العام لم يساعد على تطوير أسلوب جديد لإدارة وعمل القطاع العام، حيث إن القيادات الاشتراكية داخل

القطاع العام كانت واحدًا فى الألف، وأكاد أقول إننى كنت الاشتراكى الوحيد بين رؤساء وحدات القطاع العام فيما بين سنة ١٩٦٥ وسنة ١٩٧٠"[١٠٧].

ورأى مرسي أن القطاع العام يمثّل قاعدة للنضال الوطني ضد الاستعمار القديم والجديد، من أجل تصفية السيطرة الاستعمارية على اقتصاد البلاد، ووقف استنزاف الاحتكارات الأجنبية لثروتنا وبناء اقتصادي متحرر؛ ولهذا تعاديه الدوائر الاستعمارية وتقوم بالتعاون مع الرأسمالية الكبيرة بالترويج لطريق التطور الرأسمالي، إضافة لذلك قناعة مرسي أن القطاع العام يُشكّل قاعدة للنضال من أجل الديمقراطية الاشتراكية، وأن مبدأ يحكم الشعب نفسه بنفسه أقرب إلى التطبيق في القطاع العام منه في أي موضع آخر من المجتمع[١٠٨].

وكما سبق آن ذكرنا آنفًا أن مرسي نظَّر للقطاع العام في دراسات عدّة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وعمليًّا تولَّى رئاسة شركة من شركات هذا القطاع، وهي: "**شركة مصر لتجارة السيارات**"، فماذا عن تجربته في إدارة هذه الشركة؟

أجاب مرسي عن هذا السؤال بقوله: "مع رئاستى لشركة من شركات القطاع العام، أعطيتُ الجزءَ الأكبرَ من وقتى لإدارة الشركة، ولاكتساب الخبرة الجديدة فى إدارة وحدات اقتصادية مملوكة ملكية عامة، وكان يجب عليَّ أن أرسى مبادئ وقواعد، وفى الواقع أننى اكتسبت خبرة هائلة في إدارة الشركة خلال المدّة من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧١، أي خمس سنوات متوالية، كانت كافية لنقل هذه الشركة من مستوى شركات الدرجة الثانية إلى شركة من الدرجة الأولى، فلقد كان الربح الصافى لها عندما توليتها حوالى ٨٠ ألف جنيه، وعندما تركت رئاستها كان الربح يتجاوز مليون جنيه، بالإضافة إلى أن مشاكل العاملين جميعها قد تم حلّها"[١٠٩].

خلال تلك الفترة كان لفؤاد مرسي دور فى صناعة السياسة العامة للتجارة الخارجية لمصر، واشترك مع رئيس مؤسسة التجارة الخارجية[١١٠] في تأليف كتاب مهم بعنوان:"**ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية فى مصر**"[١١١]، وبعدها عُين مرسي رئيسًا للبنك الصناعى[١١٢] طبقًا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧١، وبدأ نشاطًا آخر من نشاطات القطاع العام، وهو النشاط المصرفى، كلها ميادين كانت محببة له، لا سيما وأنه كان يتناولها نظريًّا من قبل، وأصبح يباشرها عمليًّا، وأعتقد أننى قمت بعمل كبير بالبنك، رغم أن مدة عملى به لم تتعد شهورًا قليلة، لأنه فى سبتمبر سنة ١٩٧١ كانت التغييرات السياسية المتلاحقة قد دفعت بى بعيداً عن النشاط المباشر للقطاع العام[١١٣].

رابعاً: فؤاد مرسي وتوجهات السادات السياسية والاقتصادية

بعد سنوات من النضال والاعتقال تمَّ الإفراج والتقارب مع نظام عبدالناصر بعد التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتبنّي سياسات كان ينادي بها هو ورفاقه، واستعانة ناصر به بعد نكسة يونيو عام ١٩٦٧، ليصبح مستشارًا مقربًا له يبقى السؤال هل استمر الدكتور فؤاد مرسي في تعاونه مع النظام الحاكم بعد انتهاء الحقبة الناصرية؟ أم لا؟

بالفعل استمر مرسي في تعاونه مع النظام الحاكم بعد وفاة عبدالناصر ووصول محمد أنور السادات لسُدة الحكم، ولكن لم يستمر هذا التعاون طويلاً نتيجة للتحوّلات السياسات والاقتصادية التي تبنّاها نظام السادات، وحينئذ انتقل فؤاد مرسي لمعارضة النظام، فلماذا هذا التحوُّل؟

أ- فؤاد مرسي وأحداث ١٥ مايو ١٩٧١

بعد أن أقال السادات على صبري – نائب رئيس الجمهورية– من جميع مناصبه في ٢ مايو ١٩٧١، ازداد عدد المتآمرين والمحرضين على نظامه[١١٤]، وفي ذلك الحين كان الدكتور عزيز صدقي – رئيس وزراء مصر الأسبق– شاهدًا على تلك الأحداث، وتطرَّق إليها في أوراقه الشخصية قائلاً: "... حاولت مجموعة علي صبري حشد جميع أعضاء الوزارة للوقوف في وجه السادات، وجاءوني شخصيًّا يفاتحوني في ذلك، ولكني رفضت الوقوف معهم، موضحًا أن موقفي سيكون مع الدستور والشرعية، وفي الساعة الحادية عشرة مساء يوم ١٣ مايو ١٩٧١، أُذيع من التليفزيون المصري بيان استقالة مجموعة الوزراء المعارضين للسادات، كنت في منزلي وجاءتني ابنتي مسرعة تبلغني أن عددًا من الوزراء قدموا استقالتهم وهم الذين أطلق عليهم فيما بعد اسم "مراكز القوى"، اتصلت على الفور بالرئيس السادات قال لي: يا عزيز المؤامرة بدأت، قلت: هذا ما قلته لك"[١١٥].

ورأى السادات:" أن هذه الاستقالات كان المقصود منها إحداث انهيار دستوري في البلد، ولكن قبلتها جميعًا، وأعلنتها على الشعب في الحال، وحددت إقامتهم في بيوتهم... وفي نفس الليلة أجريت تعديلاً وزاريًّا، وأُعيد تشكيل الوزارة، ولم يحدث أي انهيار دستورى ممَّا كانوا يحلمون به"[١١٦].

وبإطاحة السادات بخصومه من رجال عبدالناصر في ١٥ مايو ١٩٧١، كرَّس مصر إلى انتقال مرحلة جديدة من تاريخها، وبمعنى آخر كانت الأحداث التي قادت إلى هذا اليوم الحاسم نتيجة طبيعية لواقع توازنات ومحاور نظام عبدالناصر، فمن ناحية كان هناك محور الاتحاد الاشتراكي بزعامة علي صبري، وشعراوي

جمعة وزير الداخلية، المتحالف مع القوات المسلحة وأجهزة الأمن، ومن ناحية أخرى كان هناك السادات الذي يريد الإطاحة بالجميع – بالتحاف مع حسنين هيكل– ويستند إلى مفهوم "الشرعية" الذي انتقل من عبدالناصر إليه مع اختياره رئيسًا(١١٧).

وحينئذ كثرت التصنيفات للأحداث التي جرت يوم ١٥ مايو ١٩٧١، ففريق اعتبرها ثورة جديدة، وفريق آخر اعتبرها حركة تصحيح، في حين اعتبرها الدكتور فؤاد مرسي خلافًا على أسلوب الحكم، وانعكس على أسلوب معالجة القضايا الأساسية للبلاد، وخصوصًا القضية الوطنية(١١٨).

وحول هذه الأحداث دارت المقابلة الشخصية بين الكاتب اللبناني فؤاد مطر والدكتور فؤاد مرسي في ٢٥ مايو ١٩٧١، حيث وجَّه الأول سؤالاً مهمًذا لمرسي، قائلاً: كيف يقبل الماركسيون المصريون التعاون مع السادات في حين أنه ضرب صديقهم – أو هكذا كان يتصرف ويصور ذلك للناس– على صبري، وضرب معه أيضًا عددًا من اليساريين القياديين والكُتَّاب؟

وقتئذ أجاب فؤاد مرسي بقوله: "هناك تناقض ومأساة في الموضوع إن جزءًا من النظام الذي كان قريبًا منَّا موضوعيًّا، ويطرح قضايا وشعارات قريبة منَّا، كان بعيدًا عنَّا ذاتيًّا. موقفه منّا قبل ١٥ مايو معروف أنه لم يقبل صفوف الاتحاد الاشتراكي إلا الأقلية منَّا. لم يسمح بتواجدنا في المسؤوليات المهمة على المستوى السياسي، على عكس الرئيس السادات الذي أتاح لنا فرص العمل الوطني، وعلينا أن نبرهن أننا جديرون بذلك. وأضاف: " المعروف أن الماركسيين قُبِلوا داخل الاتحاد الاشتراكي بصفتهم الفردية وليس بصفتهم التنظيمية. لهذا فإن أكثرية الماركسيين لا تزال خارج الاتحاد الاشتراكي"، واستطرد قائلاً: " قبل ١٥ مايو لم يكن في الحكم ماركسي واحد"(١١٩).

ويستنبط ممّا سبق، أن ردّ مرسي على السؤال كان بعقد مقارنة بين أوضاع الماركسيين المصريين السياسية قبيل أحداث ١٥ مايو ١٩٧١، وبعدها، وكيف أسهمت هذه الأحداث بشكل إيجابي في مشاركة الماركسيين في المواقع السياسية المهمة في الدولة، وفي العمل الوطنى، مقارنة بما كان عليه الوضع قُبيل ١٥ مايو، معلقًا على ذلك بأنه على الرغم من التوافق الأيديولوجي مع علي صبري ومجموعته، فإنهم لم يسمحوا لهم بأي تواجد فى السلطة.

ورأى مرسي أن الفترة التي أعقبت وفاة عبد الناصر وُضعت السلطة تحت تصرف يمين ثورة يوليو، بل واليمين المصرى داخل المجتمع المصرى، ورغم ذلك فإنه اشترك فى الاتحاد الاشتراكى الجديد بعد مايو سنة

١٩٧١، وأُنتخب فى قيادته بالأمانة العامة، وتولّى ما سُمّى بـ"أمانة برنامج العمل الوطنى"، إذ حرص الدكتور عزيز صدقى وعبد السلام الزيات معًا على أن يبدأ الاتحاد الاشتراكى الجديد بوثيقة فكرية هى "**برنامج العمل الوطنى**"(١٢٠)، وعدَّها مرسي بأنها أكثر تقدُّمًا من "ميثاق العمل الوطني"(١٢١) نفسه"(١٢٢).

وقد علّق فؤاد مرسي على انضمامه للاتحاد الاشتراكي، بقوله:"يجب أن نُسجِّل أنه للمرة الأولى في تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يُقدم النظام على التعاون مع الاشتراكيين الماركسيين بصورة رسمية، وعلى أعلى مستويات السياسة والدولة... إننا نُقيِّم هذا الحدث(١٢٣) تقييمًا موضوعيًّا، ونعتبره انعطافًا حاسمًا ومهمًّا في تاريخ الثورة المصرية له دلالته الخاصة بالوحدة الوطنية، والاتجاه إلى توسيع الحريات وتأكيدها؛ ولذلك فنحن نرحب به ترحيبًا كبيرًا، ونُقبِل على هذا التعاون بالروح نفسها، وهي روح الأمل في أن يكون دورنا مساعدًا على دعم الثورة المصرية، وتعزيز صفوف القوى الوطنية، والاتجاه إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية في البلاد"(١٢٤).

واستطرد قائلاً:"إن موقفنا هذا ينبع من نقطة مبدئية، وهي أن الرئيس السادات يقف على رأس نظام وطني خضع طول السنوات الماضية لاختبارات مريرة، فأثبت بما لا يقبل الشك موقفه الوطني المعادي للاستعمار. هذا الموقف الذي لا يمكن أن يتبدل لمجرد السعي من أجل تحقيق حل سلمي لصراع مصر والدول العربية مع إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة"(١٢٥).

هذا عن موقف فؤاد مرسي وقراءته الأولية لأحداث مايو عام ١٩٧١ أثناء وقوعها، وما أعقبها من تطورات في المشهد السياسي المصري، ونلمس إيجابية موقفه وتأييده للسادات ونظامه، ولكن بعد التحولّات السياسية والاقتصادية عام ١٩٧٤ لدى نظام السادات تغيرت رؤى فؤاد مرسي لهذا النظام.

وفي الثمانينيات من القرن العشرين، وبعد أن اتضحت الرؤية لدى فؤاد مرسي كان له رأيّ آخر وتقييم مختلف لأحداث ١٥ مايو ونظام السادات؛ إذ ذكر في إحدى مقابلاته:"... لو أن السادات جاء يوم ١٥ مايو عام ١٩٧١، وقال إنني سأعمل صلحًا مع إسرائيل أو أعمل سياسة الانفتاح...إلخ، كانت البلد كلها قامت ضده، لكنه لم يفعل هذا ولا تستطيع في السياسة أن تحاسب أحدًا بالنوايا، خصوصًا أن السادات كان يقف على المنابر، ويقول أنا مع ثورة يوليو ومع الطبقة العاملة... نحن نُدينه اليوم بناء على ما قام به فعلاً، أما في عام ١٩٧١ لم يكن هناك وهْم حول حقيقة السادات، لكننا قررنا دخول المعركة مع أمام الجماهير لأننا نتعامل بالسياسة ونخوض معركة جماهيرية(١٢٦).

واتخذت الأمانة العامة وقتئذ قرارات بالإجماع تطالب السادات بالإعداد للحرب، وتكوين حكومة جديدة برئاسة الدكتور عزيز صدقي[١٢٧]، ومن كواليس قبول الأخير رئاسة الوزارة، أنه قدّم للسادات شرطين لقبولها، وهما: أن يقوم بتشكيل الوزارة، وألّا يتدخل السادات في عمل الوزراء، وأن يكون التشاور معه شخصيًّا، فوافق السادات على الشرطين الذين وضعهما صدقي، ولكن كان للسادات طلبان هما: أن يكون ممدوح سالم وزيرًا للداخلية، ومحمد صادق وزيرًا للحربية، فوافق عزيز صدقي، وقام بتشكيل حكومة وحدة وطنية[١٢٨]، في مواجهة صراع التوجهات وبالأخص داخل الجامعة ما بين الجماعات الإسلامية واليساريين، فقد ضمّت وزراء ينتمون إلى أقصى اليمين مثل الدكتور عبدالحليم محمود، وزيرًا للأوقاف وشئون الأزهر، وهو شيخ مشايخ الطرق الصوفية، أيضًا ضمّت وزراء ينتمون إلى أقصى اليسار مثل الدكتور إسماعيل صبري عبدالله ذي الفكر اليساري، وزيرًا للدولة للتخطيط، والدكتور فؤاد مرسي وزيرًا للتموين والتجارة الداخلية، فهذا لم يؤثر على وحدة الوزارة لأن كل وزير كان له الحرية الكاملة في إبداء رأيه، خلال تولي عزيز صدقي رئاسة الوزراء[١٢٩].

وعندما سُئل عزيز صدقي عن ترأسه لهذه الوزارة التي ضمّت وزيرين ماركسيين، هل أنت للتاريخ كنت ماركسي الهوى؟ ردّ صدقي: أنا لم أختر وزيري التخطيط "د. إسماعيل صبري عبدالله"، والتموين "د. فؤاد مرسي" في حكومتي؛ لأنهما ماركسيان، بل لأنهما عنصران كفئان، ثم إن هناك أيضًا عبدالعزيز حجازي وزيرًا للمالية في نفس ذات الوزارة، ومعروف أنه مؤسس سياسة الانفتاح وصاحب قانون "رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤"، وكان هناك د. محمد مرزبان وزير الاقتصاد والمعروف بميوله الرأسمالية، والدكتورعبدالحليم محمود المعروف باتجاهه الصوفي، فهذا دليل على أن الكفاءة وليست الأيديولوجيات هي معيار الاختيار للعمل العام الذي يصبّ في النهاية في المصلحة العامة [١٣٠].

وعلى أية حال، سرعان ما تمّ إقصاء مرسي من الاتحاد الاشتراكى، وتمّ تعيينه فى الوزارة الجديدة فى يناير سنة ١٩٧٢، وبدأت محطة جديدة في حياته، فعلّق عليها بقوله: " إن هذه الوزارة تشكّلت رسميًّا من أجل إعداد البلاد للحرب، فأردنا أن نجعلها كذلك بالفعل، وبالتالى رُوعي فيها تمثيل حلف وطنى واسع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وكان من مقتضى مهمة هذه الوزارة أن تُهيئ المواطنين للحرب من الناحية الفكرية والنفسية[١٣١].

ولكفاءة وزارة الإعداد الحرب، ذكر عزيز صدقي أنه مع اندلاع حرب ١٩٧٣، نجح القطاع العام في توفير احتياجات مصر من السلع المختلفة، دون الاستيراد من الخارج، وكان هناك مخزون سلعي يكفي

مصر لمدة أربعة أشهر اعتمادًا على الإنتاج المحلى فقط، دون حدوث أزمة داخلية[١٣٢]. وهذا مؤشّر على نجاح مرسي في إدارته لحقيبة وزارة التموين أثناء الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣.

ب- فؤاد مرسي وسياسة الانفتاح الاقتصادي

عندما كان فؤاد مرسي مشاركًا في وزارة الدكتور عزيز صدقي، طفا على السطح ما عُرِف بظاهرة "**شارع الشواربي**" وما يحتويه من سلع كمالية مستوردة ومهربة[١٣٣]، فتصدَّى مرسي لهذه الظاهرة، وأصدر قرارًا بإنهاء ظاهرة البضائع المهربة في تلك المنطقة، ومنح التجَّار مُهلة للتخلص من هذه البضائع خلال شهر، ليتم بعدها مصادرة أي بضائع أجنبية بدون مخالصة جمركية، وخلال تلك المدة ضغط كبار التجار على فؤاد مرسي عن طريق الشخصيات المقربة له من أجل أن يتراجع عن هذا القرار، مثل سكينة السادات– نجلة الرئيس أنور السادات– ولكن لم يرضخ مرسي لتلك الضغوط، وبعد انتهاء المهلة المحددة أرسل مرسي حملة من وزارة التموين وقامت بمصادرة جميع البضائع المهربة[١٣٤]، وفي هذا السياق يُسجّل مرسي:" اتخذت إجراءات حازمة من أجل مطاردة البضائع الاستفزازية المُهرَبَة المتجمعة فى شارع الشوارىى، وعُرفت العملية بـ"قفل شارع الشوارىى"، وكانت هذه هى العملية الأساسية التى تصديت لها أثناء الوزارة ، ولكننى اكتشفت من ورائها أن شارع الشوارىى ما هو إلا نواة لعملية كبيرة يتم التجهيز لها فى مصر وهو ما تم بعد ذلك باسم " **الانفتاح الاقتصادى**" سنة ١٩٧٤، فوقفت فى هذه المعركة، وساندنى رئيس الوزراء بقوة ... وأدى الأمر إلى استقالتى فى مارس سنة ١٩٧٣، واستقالة الحكومة بأكملها"[١٣٥].

ومنذئذ انتقل فؤاد مرسي من موقع المشاركة في نظام الحكم إلى معسكر المعارضة، بعد أن تكشَّفت له الرؤية، وكشف نظام السادات عن وجهه الحقيقي، وتبنِّيه "**سياسة الانفتاح الاقتصاي**"، وقتئذ تصدَّى مرسي لسياسات النظام ومعارضتها، من خلال كتاباته ودراساته، وتشهد منصة مجلة "الطليعة" على ذلك، فانطلق منها بمقالات عدَّة ، متضمنة تقييم لآداء سياسة الانفتاح الاقتصادي، وكتابه الأبرز "**هذا الانفتاح الاقتصادي**"، فماذا كانت رؤيته؟

طبقًا لـ "ورقة أكتوبر" عام ١٩٧٤، فالانفتاح الاقتصادي في الداخل والخارج الذي يوفر كل الضمانات للأموال التي تستثمر في التنمية[١٣٦]، وهنا تساءل مرسي الضمانات ضدَّ منْ؟ فيجيب بأنها ضدَّ منْ يقف في وجه "حرية الحركة الاقتصادية" لهذه الأموال، وضدَّ كل القيود التي تضمنتها أي نصوص مكتوبة، وذكر مرسي أن الغموض كان سائدًا إلى أن قال رئيس الوزراء ممدوح سالم قولته الحاسمة: "**الأصل هو إباحة**

الاستثمار، وكل شرط هو قيد، وكل قيد هو انغلاق"، فانتقد مرسي هذا متهكمًا بقوله: "إن الأصل إذن هو إباحة الاستثمار بلا شرط وبلا قيد، الانفتاح هو إباحة الاستثمار والانغلاق هو تقييد الاستثمار، وبهذا المعنى الحاسم يجب أن تكون لدينا الشجاعة ولنعترف بأننا بإجراءات يوليو المجيدة للتحوّل الاجتماعي، وبإجراءات التمصير والتأميم لرأس المال الاستعماري إنما كنا في الواقع نمارس سياسة الانغلاق الاقتصادي"[١٣٧]. وهنا يتهكم مرسي على مقولة رئيس الوزراء آنذاك التى رأى فيها أن السياسة الاقتصادية للبلاد أثناء الحقبة الناصرية كانت تتسم بالانغلاق اقتصادي، وأن النظام الساداتي جاء ليُزيل الحواجز التي تقف عقبة في وجه الاستثمار، والانفتاح الاقتصادي.

واستمر مرسي في نقده لنظام السادات، بعد إصداره عدّة قوانين وقرارات خلال الفترة "يونيو ١٩٧٤ – يوليو ١٩٧٥"، جميعها تضع سياسة الانفتاح الاقتصادي في التطبيق بدءًا بقانون استثمار المال العربي والأجنبي، وانتهاء بقانون إلغاء المؤسسات العامة، ولسرعة تنفيذها أقبل السادات على تغيير حكومة الدكتور عبدالعزيز حجازي، ووصفها بالبطء والتلكؤ، وأتى بحكومة ممدوح سالم التي نسَفَت كل الإجراءات والقيود التي تعوق حرية الحركة الاقتصادية[١٣٨].

وأوضح مرسي أن إصدار قانون الاستثمار الأجنبي في يونيو ١٩٧٤ يُبيح استثمار رأس المال العربي والأجنبي في الأنشطة الاقتصادية كافة، وفتح لرأس المال الأجنبي مجالات التصنيع الثقيل والخفيف والتعدين، والطاقة، السياحة، استصلاح الأراضي واستزراعها، ومجالات البنوك، وأباح له حرية الاستيراد، وذكر مرسي منتقدًا أن هذه المجالات كلها كانت مؤمّمة بالكامل، ومقصورة على القطاع العام، وفي سبيل ممارسة هذا النشاط الاقتصادي الشامل منح رأس المال الأجنبي امتيازات سياسية واقتصادية ومالية وجمركية، في مقدمتها وقوفه فوق خطة الدولة للتنمية ووعده بعدم التأميم، وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص حين يشارك رأس المال الأجنبي. وانتقد مرسي بشدة تغيير المقومات الأساسية للاقتصاد القومي، ذاكرًا أن قانون الاستثمار الأجنبي جعل هناك اقتصادًا قائمًا بذاته داخل الاقتصاد القومي، ووجود قطاع أجنبي متميز عن القطاع العام والقطاع الخاص الذي لم تعوزه المناسبة لبدء حملة من أجل المساواة مع القطاع الأجنبي، وأن القطاع الأجنبي لا يمكن إلا أن يكون قطاعًا رأسماليًّا شحمًا ولحمًا؛ لأنه مجرد امتداد للرأسمالية العالمية وجزء لا يتجزأ منها[١٣٩].

وحذَّر مرسي من احتمالية تحوُّل القطاع الأجنبي داخل الاقتصاد القومي إلى قطاع ثالث قائد، لا بحجمه ولكن بنوعيته ونفوذه، ومن ثمَّ يسعى لتكون له كلمته في السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وبذلك يتخطى حدود حجمه الذاتي(١٤٠).

وانتقد فؤاد مرسي خطة النظام الداعية لتفكيك وتقليص القطاع العام، ذاكرًا أن النظام حرص على ضرورة انفتاح القطاع العام؛ لذا أصدر قانون إلغاء المؤسسات العامة فأطلق بذلك حرية الإدارة في شركات القطاع العام، وقرار آخر ببيع بعض أسهم شركات القطاع العام(١٤١).

واعترض مرسي على منح الانفتاح كل الضمانات للقطاع الخاص بحجة تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص، ورأى أن مكانة القطاع العام في الاقتصاد القومي ودوره القيادى مسألة حاسمة بالنسبة لإمكانية النجاح في تنمية الاقتصاد القومي، ولا يمكن أن يلعب القطاع العام دوره القيادي دون أن يتحدد الموقف من القطاع الخاص، وشدّد على أنه لا يوجد دور قيادي للقطاع العام مع السماح للقطاع الخاص بأن ينمو نموًّا غير محدود بلا قيد ولا شروط، أفقيًّا ورأسيًّا، ولا دورًا قياديًّا للقطاع العام إذا تحقق التوازن بين القطاعين، أي إذا منح الدور القيادي للقطاع الخاص صراحة أوضمنًا(١٤٢).

واستمر فؤاد مرسي في مهاجمته لنظام السادات نتيجة تبنيه سياسة الانفتاح الاقتصادي، وانعكاساتها على الاقتصاد القومي، فبعد مقالاته في مجلة الطليعة أصدر كتابه "هذا الانفتاح الاقتصادي" عام ١٩٧٦، الذي هاجم فيه أيضًا الانفتاح الاقتصادي، وفي عام ١٩٧٦، شارك في تأسيس حزب "التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" وفي وضع صيغته كتحالف يساري، وأصبح عضوًا في أمانته المركزية، وأسهم بالجهد الرئيس في صياغة وثائقه السياسية، واعتبره منصّه لمعارضة سياسات الانفتاح.

الخاتمة:

وختامًا لرحلة النضال والعطاء للدكتور فؤاد مرسي، وبعد فحص كل محطة أدركها منذ مولده في رحلة ابتدأت من الإسكندرية إلى القاهرة، ومنها إلى عواصم عالمية عدّة، وانخراطه في الحركة الوطنية المصرية، وتعّرضه للاعتقال، ثمّ انغماسه في العمل السياسي خلال الحقبة الناصرية والساداتية، نخلُص إلى الآتي:

كان فؤاد مرسي قطبًا من أقطاب الحركة التقدمية المصرية، فمنذ أن ترعرع والتحق بالجامعة تركزت قراءاته في كتابات "ماركس" و"انجلز"، وانغمس أكثر في أعماق الفكر الماركسي عقب تخرجه في الجامعة وسفره لدراسة الدكتوراه في باريس، ولقناعاته به أسس الحزب الشيوعي المصري، واهتم بالقضية الوطنية

المصرية والتحرر من الاستعمار، ورأى أن الثورة التي ينبغي أن يسعى الشيوعيون لإنضاجها هي الثورة الوطنية التي تفتح الباب للثورة الاشتراكية، ولمّا كان فؤاد مرسي أحد القيادات الشيوعية المؤثرة وقتئذ، تعرّض للاعتقال، مثله مثل زملائه داخل التيار الشيوعي، ومع حملة الاعتقالات الواسعة ضد الشيوعيين في مطلع عام ١٩٥٩، دخل مرسي السجن خلال الفترة (١٩٥٩ – ١٩٦٤).

كانت رؤية فؤاد مرسي لثورة يوليو ١٩٥٢، أنها حركة وطنية خالصة، وأنها أول حركة لم يكن الاستعمار وراءها آنذاك، ولكن أخذ عليها أنها كانت منعزلة عن الجماهير على حد قوله، فكانت هناك شكوك متبادلة بين قادة الثورة والشيوعيين، خصوصًا بعد مطاردات واعتقال الشيوعيين، ولكن تعدّل هذا الموقف بعض الشيء بعد انفتاح الثورة على قوى العالم الثالث المناهضة للإمبريالية، ومقاومة مصر الثورة لمشروعات الأحلاف الاستعمارية، وخصوصًا حلف بغداد، وانتهاج سياسة عدم الانحياز، بعد انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥.

ولمَّا كان فؤاد مرسي من المعاصرين للوحدة المصرية– السورية عام ١٩٥٨، فكانت من المؤيدين لها، ولكن بشرط مراعاة ظروف كل بلد وتراثه النضالى والديمقراطى، وأن تحتفظ سوريا بالأحزاب كما هي، حينئذ وجَّه عبدالناصر ضربة قاصمة للقوى التقدمية في مصر وسوريا، لقناعاته أن الشيوعيين في مصر وسوريا ينتهجون سياسة مناهضة للوحدة، فقام باعتقالهم وعلى رأسهم فؤاد مرسي فى يناير عام ١٩٥٩، وظلَّ الأخير خلف أسوار السجن حتى منتصف عام ١٩٦٤، وبعد خروجه من السجن تغيرت رؤيته تجاه التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنّاها النظام الناصري، وعلّق عليها بأن كل ما كان يطالب به أصبح من المسلّمات والحقائق بإقبال الثورة على الكثير من التأميمات فى سنة ١٩٦١، وإعلان عبد الناصر عن مرحلة التحوّل الاشتراكى.

وظلّ فؤاد مرسي على علاقات ودية مع الرئيس عبدالناصر خلال الفترة "١٩٦٦ – ١٩٧٠"، وأصبح بمثابة مستشار له غير معلن على حد قوله، وبعد نكسة عام ١٩٦٧، استدعاه عبدالناصر من أجل رؤيته للأوضاع الاقتصادية آنذاك، فقدّم مرسي روشتة لمعالجة الاقتصاد تلخّصت في الإصرار على التنمية الجزئية التى تتم إلى جانب نفقات الدفاع، أى التنمية والدفاع معًا، فى إطار ما أطلق عليه آنذاك "**سياسة اقتصاد الحرب**".

وكانت رؤية فؤاد مرسي للقطاع العام أنه قائد التنمية، وبدونه لا يمكن أن تسير التنمية فى طريقها الصحيح؛ لذا عينه عبدالناصر رئيسًا لـ"شركة مصر لتجارة السيارات" باعتبارها شركة من شركات القطاع العام العاملة فى مجال التجارة الخارجية.

أما رؤية فؤاد مرسي للقضايا السياسية والاقتصادية في عهد السادات، فكانت متذبذبة في بداية الأمر، حيث كان المُعلن من جانب السادات أنه مع ثورة يوليو ومع الطبقة العاملة؛ لذا أيَّده مرسي في بداية الأمر، وبارك أحداث مايو ١٩٧١، وانضم للاتحاد الاشتراكي الجديد، ولوزارة إعداد الحرب برئاسة الدكتور عزيز صدقي عام ١٩٧٢، لكن بعدما انكشفت توجهات النظام الحاكم، بتوجهاته شطر المعسكر الغربي وتبنيه سياسة الانفتاح الاقتصادي، انتقل مرسي إلى خندق المعارضة، ووصف أحداث مايو عام ١٩٧١، بأنها انقلاب، وناهض بشراسة سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال كتاباته في الطليعة، والمشاركة في تأسيس حزب "التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" واعتبره منصّه لمعارضة سياسات الانفتاح، لتنتهي الحِقبة الساداتية باعتقال فؤاد مرسي مرة أخرى بمرافقة نخبة تضم جميع الأطياف المختلفة عام ١٩٨١.

الهوامش

(١) رئيس المؤسسة المصرية الروسية للثقافة والعلوم السابق.

(٢) نشر الدكتور رفعت السعيد وثيقة صادرة عن: إدارة المباحث العامة، فرع النشاط الداخلي، قسم مكافحة الشيوعية، مذكرة برقم ٩١٧ سري جدا ١٩٥٨/١٠/١٩، تحت عنوان، فؤاد مرسي..سري للغاية (٢)، في حريدة الأهالي، ١٧ أكتوبر ١٩٩٠، وفي متن الوثيقة اسم فؤاد مرسي هكذا: "**فؤاد مرسي الحداد**"، ولكن أثناء مقابلتي الشخصية مع نجلة الدكتور فؤاد مرسي الأستاذة نادية ذكرت لي أن اسم "الحداد" هذا ليس عائلة والدها ولم يوجد في اسم الوالد، ذاكرة أن "الحداد" اسم عائلة والدة الدكتور فؤاد مرسي. مقابلة شخصية مع أ. نادية فؤاد مرسي، نجلة الدكتور فؤاد مرسي، في منزلها بالزمالك، يوم الثلاثاء ٢١ فبراير ٢٠٢٢.

(٣) بطاقة عائلية خاصة بالدكتور فؤاد السيد مرسي ضمن أوراقه الخاصة، غير منشورة، حصلت عليها من نجلته أ. نادية.

(٤) مقابلة شخصية مع أ. نادية فؤاد مرسي، نجلة الدكتور فؤاد مرسي، في منزلها بالزمالك، يوم الثلاثاء ٢١ فبراير ٢٠٢٢.

(٥) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، بدون تاريخ، محفوظة لدى أسرته، حصل الباحث عليها من الأستاذة نادية فؤاد مرسي.

(٦) صلاح عيسى، شخصيات لها العجب! ذكريات وتراجم ودراسات ووثائق، الطبعة الثانية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٠، ص ٣١٥.

(٧) شهادة الدراسة الثانوية "القسم العام" الخاصة بالطالب فؤاد السيد مرسي، نوفمبر ١٩٤٠، حصلت عليها من نجلته أ.نادية.

(٨) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) شهادة خاصة بالشاب فؤاد السيد مرسي أفندي، موقعة بإمضاء عميد كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٧ يوليو ١٩٤٥.

(١١) إفادة من إدارة شئون العاملين، جامعة الإسكندرية، بناء علي طلب مقدم من الدكتور فؤاد السيد مرسي، موقعة بإمضاء المراقب العام، بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢.

(١٢) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق؛ انظر أيضًا: إفادة من إدارة شئون العاملين، مصدر سابق؛ مذكرة من إدارة المباحث العامة– فرع النشاط الداخلي، قسم مكافحة الشيوعية– إلى مكتب الأمن بوزارة التربية والتعليم، مصدر سابق؛ فؤاد مرسى... سيرة موجزة بقلمه، مجلد ٨، العدد ٧٣، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، ١٩٩١، ص ٨٣؛ فؤاد مرسي، معارك سياسية، كتاب الأهالي، ٣١، شركة الأمل للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص ٨.

(١٣) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق؛ انظر أيضًا: فؤاد مرسي، معارك سياسية، مصدر سابق، ص ٨.

(١٤) بعد تصريحات صمويل هور Samuel Hoare وزير الخارجية البريطاني في ٩ نوفمبر عام ١٩٣٥، التي ذكر فيها أن حكومة توفيق نسيم باشا استشارته في موضوع الدستور، ونصحته بعدم إعادة سنّ دستوري ١٩٢٣ و١٩٣٠، حيث ثبت أن الأول غير صالح للعمل به، والثاني لا يحظى بقبول شعبي؛ لذا فكانت الحكومة البريطانية هي السبب الرئيس في عدم عودة الحياة الدستورية إلى مصر، فقابل المصريون هذ التصريح باستياء وغضب شديد، ومن ثمّ بدأ دور الحركة الطلابية لمواجهة

تصريح هور ومواقف الحكومة النسيمية، وتوافد الطلبة على الساحة الجامعية وأقاموا منبرًا للخطابة، وكان من بينهم طالبات كلية الآداب، وأعلنوا رفضهم لتصريح هور وقرروا الخروج إلى بيت الأمة وضريح سعد زغلول، وعند بداية كوبري الخديوي إسماعيل – الجلاء حاليًا– اعترضتهم قوة البوليس، وأخذوا يضربوهن بالعصى والهروات، وتم اعتقال عدد من الطلاب ووفاة الكثير منهم، ومن أبرزهم الطالب محمد عبدالحكم الجراحي الذي توفي في ١٩ نوفمبر ١٩٣٥. للمزيد انظر: FO 407/218, Egypt and Sudan. Further Correspondence Parts CXVII-CXVIII, J 9087/110/16, No. 22,Extract from the speech made by the secretary of state at the Guildhall on November 9, 1935. ؛ ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥، ج٢ ، مطبوعات مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٦٩،٧٠، ٧٢ ؛ انظر أيضًا: نسمة سيف الإسلام سعد، دور الحركة الطلابية في الحياة العامة في مصر ١٩٠٨–١٩٤٥، دورية كان التاريخية، السنة ٨، العدد ٢٧، مارس ٢٠١٥، ص ١٤٠؛ عادل إبراهيم الطويل، محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة في الحياة السياسية، سلسلة تاريخ المصريين ١٧٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ٣٥١.

(١٥) تأسست جمعية مصر الفتاة عام ١٩٣٣ برئاسة الأستاذ أحمد حسين، وتطورت في الأول من يناير ١٩٣٧ إلى حزب مصر الفتاة، وأُعلن عن"الحزب الاشتراكي سنة ١٩٤٩ بعد أن رأى أحمد حسين أن الوقت قد حان لاستبدال هذه التسمية باسم "حزب مصر الاشتراكي" ليكون أكثر دلالة على أهداف الحزب، للمزيد عن مصر الفتاة وشعارها وبرنامجها، انظر: أحمد حسين، الاشتراكية التي ندعو إليها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٧؛ انظر أيضًا: علي شلبي، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣–١٩٤١، تاريخ المصريين، ٢٨٧، الهيئة المصرية القاهرة، ٢٠١٠؛ طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥– ١٩٥٢، دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٢، ص ٤٧٢؛ وثائق تاريخية عن الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: من الحزب الوطني الأهلي ١٨٧٩ حتى الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٥: المجموعة الثانية، من حزب الهيئة السعدية عام ١٩٣٧ حتى الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٥، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، العدد ٤، أبريل ١٩٦٥، ص ص ١٤٣–١٤٤.

(١٦)أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق؛ انظر أيضًا: صلاح عيسى، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(١٧) صلاح عيسى، مصدر سابق، ص ٣١٥.

(١٨)أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(١٩) تكونت الهيئة السعدية التي عُرفت بحزب السعديين عام ١٩٣٨، عقب انقسام جديد حدث في صفوف حزب الوفد، وتشكّل منه أعضاء هذه الهيئة برئاسة الدكتور أحمد ماهر، كما ضمّ حزب السعديين محمود فهمي النقراشي، وكبار الماليين المصريين المتصلين بالشركات الاحتكارية الأجنبية والذين أصبحت لهم السيطرة على المنشآت الصناعية المصرية نفسها كمنشآت بنك مصر وكثير من الشركات المصرية الأخرى. للمزيد عن الوثيقة الخاصة بالهيئة السعدية انظر: وثائق تاريخية عن الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: من الحزب الوطني الأهلي ١٨٧٩ حتى الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٥: المجموعة الثانية، مصدر سابق، ص ١٣٧.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، أنظر: محمد أنيس، ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ص١٣–١٨؛ انظر أيضًا: عبدالقادر ياسين، الحركة الشيوعية المصرية الجذور – القسمات – المال (١٩٢١–١٩٦٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص ٥٩؛ محمد فهيم أمين، الوفد

ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمّالية والاجتماعية، تقديم:إبراهيم فرج، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٩٠-١٩١.

(٢١)أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل عن حياة ونشأة أحمد حسين انظر: علي شلبي، مرجع سابق، ص ٦٥-٦٧.

(٢٣)صلاح عيسى، مصدر سابق، ص ٣١٥؛ انظر أيضًا: أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٢٤)أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٢٥)المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) إدارة المباحث العامة، فرع النشاط الداخلي، قسم مكافحة الشيوعية، سري جدا، ملف القضية ٨ عسكرية عليا لسنة ١٩٥٩- المتهم فيها فؤاد مرسي وآخرون، وثيقة نُشرت في: رفعت السعيد، فؤاد مرسي..سري للغاية، الأهالي، ١٠ أكتوبر ١٩٩٠؛ انظر أيضًا: صلاح عيسى، مصدر سابق، ص ٣١٥.

(٢٨) المصدر السابق، انظر أيضًا: رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠، المجلد ٣، شركة الأمل، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٣٢.

(٢٩) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٣٠) إدارة المباحث العامة، فرع النشاط الداخلي، قسم مكافحة الشيوعية، سري جدا، ملف القضية ٨ عسكرية عليا لسنة ١٩٥٩- المتهم فيها فؤاد مرسي وآخرين، مصدر سابق.

(٣١)صلاح عيسى، مصدر سابق، ص ٣١٦.

(٣٢) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) رفعت السعيد، فؤاد مرسي..سري للغاية، الأهالي، ١٠ أكتوبر ١٩٩٠، مصدر سابق؛ انظر أيضًا: فؤاد مرسي، معارك سياسية، مصدر سابق، ص ٨، صلاح عيسى، مصدر سابق، ص ٣١٧.

(٣٥) صلاح عيسى، مصدر سابق، ص ٣١٨، انظر أيضًا: رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠، مصدر سابق، ص٩٧.

(٣٦) صلاح عيسى، مصدر سابق، ص ٣١٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣١٨.

(٣٨) تشكّلت عام ١٩٤٣، في الإسكندرية، وانضم إليها الطلبة التقدميون، وبعض المثقفين وكثير من الذين كانوا ينتمون فيما مضى للجناح اليساري لحزب الوفد، انظر : ايغور بيلياييف، افغيني بريماكوف، مصر في عهد عبدالناصر، أشرف على تعريبه:عبدالرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص ٤٧.

(٣٩) عبدالقادر ياسين، الحركة الشيوعية المصرية الجذور – القسمات – المال (١٩٢١-١٩٦٥)، مصدر سابق، انظر أيضًا: رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠، مصدر سابق، ص ٢٥١.

(٤٠) صلاح عيسى، مصدر سابق، ص ٣١٨– ٣١٩، انظر أيضًا: رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

(٤١) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٤٢) صلاح عيسى، مصدر سابق، ص ٣١٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

(٤٤) عبدالقادر ياسين، الحركة الشيوعية المصرية الجذور – القسمات – المال (١٩٢١–١٩٦٥)، مصدر سابق، ص ٨٨–٨٩، انظر أيضًا: فؤاد مرسي، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر، تعليق: داود عزيز، كتابات المصري الجديد، المكتبة الاشتراكية (١)، الناشر: سعد حمّاد، القاهرة، ١٩٩٠، ص٥.

(٤٥) داود عزيز "تعليق"، بين الماضي..وواقع اليوم "تقرير تطور الرأسمالية"، محاولة للتقييم..عرض للأخطاء ورؤية للمسار، في كتاب: فؤاد مرسي، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر، مصدر سابق، ص ١١٧؛ انظر أيضًا: عبدالقادر ياسين، الحركة الشيوعية المصرية الجذور – القسمات – المال (١٩٢١–١٩٦٥)، مصدر سابق، ص ٩٠ .

(٤٦) عبدالقادر ياسين، الحركة الشيوعية المصرية الجذور – القسمات – المال (١٩٢١–١٩٦٥)، مصدر سابق، ص ٨٩ .

(٤٧) كانت أهم مجلة سرية شيوعية، حتى أن الحزب عُرف بها، وظلّت أغلبية الشيوعيين يُعرّفون الحزب الشيوعي المصري باسم (حزب الراية)، وانتظمت المجلة نصف أسبوعية أولاً، ثمّ أصبحت أسبوعية، وبسبب جودة إخراجها وأناقة طباعتها، فإن خصوم (الشيوعي المصري)، اتهموه بأنه يطبع مجلته السرية في السفارة الأمريكية. لمزيد من التفاصيل: عبدالقادر ياسين، مصدر سابق، ص ٩٣.

(٤٨) عبدالقادر ياسين، مصدر سابق، ص ٩٥، انظر أيضًا: رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٠–١٩٥٠، مصدر سابق، ص ٢٩٨، ٣١١؛ الحوار المتمدن، الموجة الثانية للحركة الشيوعية في مصر (١)، ٢٣ يناير ٢٠٢٠؛ فؤاد مرسي، معارك سياسية، مصدر سابق، ص ٨.

(٤٩) عبدالقادر ياسين، صحف اليسار المصري وقضية فلسطين، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ١٣، سبتمبر ١٩٧٢، ص ١١٧؛ وعن الحزب الشيوعي المصري المتحد انظر: شهادة محمود العالم في كتاب "من تاريخ الحركة الشيوعية في مصر... شهادات ورؤى، تقديم: د.عاصم الدسوقي، الجزء الخامس، لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٥٨.

(٥٠) فؤاد مرسي، معارك سياسية، مصدر سابق، ص ٨.

(٥١) فؤاد مطر، روسيا الناصرية ومصر المصرية، أين أصبح عبدالناصر في جمهورية السادات (٢)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٤٥، انظر أيضًا: Shukri, Ghali, Egypt, portrait of a president, 1971-1981 : the counter-revolution in Egypt, Sadat's road to Jerusalem, Zed Press, london, 1981, p.100.

(٥٢) Dawisha, K. ,Soviet Foreign Policy towards Egypt under Khrushchev 1955-64 ,Publish :Karen Dawisha, 1979, P.32.

(٥٣) المصور، حوار مع إسماعيل صبري عبدالله، أدار الحوار عبدالقادر شهيب، ١٢ يوليه ٢٠٠٢، ص ٥٤.

(٥٤) Dawisha, K. ,Soviet Foreign Policy towards Egypt under Khrushchev 1955-64 ,Publish :Karen Dawisha, 1979, P.32.

(٥٥) Le Monde, Le président Masser annonce la prochaine liquidation des camps d'internement et la libération de tous les prisonniers politiques Le Raïs appelle de ses vœux une étroite collaboration avec la France, 5 juillet 1963.

(٥٦) أحمد صلاح الملا، اليسار المصري بين عبدالناصر والسادات... مجلة الطليعة ١٩٦٥-١٩٧٧، سلسلة مصر النهضة، العدد ٩٧، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٦.

(٥٧) Dawisha, K. ,op.cit., P.32, see also, Bardford, Gregory Hale, The Rise and Fall of Soviet Influence In Egypt, the degree of Master of arts, in national security affairs, Naval postgraduate school ,December 1976, p.66.

(٥٨) سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر، الكتاب الرابع، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٩١٧-٩١٨.

(٥٩) مقابلة شخصية مع الأستاذ عبدالقادر ياسين، والأستاذة نادية فؤاد مرسي، ٢١ فبراير ٢٠٢٣.

(٦٠) سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر، الكتاب الرابع، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٩١٨-٩١٩.

(٦١) سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر، الكتاب الرابع، مصدر سابق، ص ٩٢٠- ٩٢١.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٩٢١.

(٦٣) قرارات اللجنة المركزية الموسعة للحزب الشيوعي المصري، أبريل ١٩٦٥، في: جمال عبدالناصر "الأوراق الخاصة" ٦٠ عامًا على ثورة ٢٣ يوليو، إعداد: د. هدى جمال عبدالناصر، الجزء الخامس: ثورة داخلية في مصر وانطلاقة عربية وعالمية ١٩٦١-١٩٦٧، المكتبة الأكاديمية، ، ص ٣٦٦؛ انظر أيضًا: سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر، الكتاب الرابع، مصدر سابق، ص ٩٢٢.

(٦٤) كان المطلب الرئيس لهذه الانتفاضة هو جلاء القوات البريطانية بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية، وأُضيفت إليها مطالب ذات بُعد الاجتماعي من خلال نشاط بعض العناصر العمّالية والعناصر الطلابية الاشتراكية وقتئذ، وتمّ قمعها بقوة من قِبل وزارة محمود فهمي النقراشي باشا، وعلى إثرها عزله الملك فاروق في ١٥ فبراير ١٩٤٦، وتولّى إسماعيل صدقي باشا رئاسة الوزراء. انظر: FO 407/226, Egypt and Sudan,Correspondence Part I , January to December 1947, Confidential (17548), No.10, J 520-12-16, Anglo-Egyptian treaty negotiations 1945-47. أحمد عبدالله، أحمد بهاء الدين، الحركة الطلابية الحديثة في مصر تجربة ربع قرن، كراسات الجيل ٢، مركز الجيل للدراسات

الشبابية والاجتماعية، ١٩٩٣، ص ٨، إسماعيل صدقي، مذكراتي، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤، ص ١٠١، محمد فهمي أمين، مصدر سابق، ص ٢١٨، شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦، تقديم شعبان يوسف، الطبعة الأولى، المحروسة، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١١٥.

(٦٥)يقصد فؤاد مرسي من ذلك بأنه تمّ إجهاض الثورة المُحتملة من قِبل إسماعيل صدقي باشا، لاتخاذه إجراءات عنيفة في ١١ يوليو ١٩٤٦ من حملة اعتقالات ضخمة طالت أغلب قيادات الحركة الشعبية بسبب تحركهم ضدّ المحالفة العسكرية مع بريطانيا والدفاع المشترك، ومن ثمّ اعُتقل المئات من الصحفيين والكتّاب والمثقفين والعمّال، وأُغلق الكثير من الصحف ذات الطابع التقدمي مثل:" الفجر الجديد، الجبهة، الضمير، أم درمان، كما غلق دور النشر والجهات ذات الطابع التقدمي، مثل دار الأبحاث العلمية، دار الفجر، دار القرن العشرين، وسُمّيت هذه الحملة التي قام بها صدقي بـ " قضية الشيوعية الكبرى". لمزيد من التفاصيل انظر: محمد فهيم أمين، مصدر سابق، ص ٢٢٧، انظر أيضًا: رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠، مصدر سابق، صفحات متفرقة من ص ١٢٨-١٥٥، مذكرات كمال الدين رفعت، حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤، دار نشر أنباء روسيا، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٤٠.

(٦٦)أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٦٧) من البنود التي تضمنها هذا المشروع على سبيل المثال انتهاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦، وجلاء القوات البريطانية التام عن الأراضى المصرية فى موعد أقصاه أول سبتمبر سنة ١٩٤٩، انظر وثيقة "مشروع صدقي – بيفن، ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦"، في ، مذكرات كمال الدين رفعت، مصدر سابق، ص ٤١؛ انظر أيضًا: القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ص ٥٣٣- ٥٣٦؛ إسماعيل صدقي، مصدر سابق، ص ٢٠٧-٢١٠.

(٦٨) فؤاد مرسي، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر، مصدر سابق، ص ٣٨- ٣٩.

(٦٩) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق؛ انظر أيضًا: محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر؟ فاروق بداية ونهاية، دار الخيال، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ١٥٥.

(٧٠)مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، تقديم: د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى، القاهرة، ص ٢٨٨.

(٧١) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق؛ انظر أيضًا: مارسيل كولومب، مرجع سابق، ص ٢٨٨؛ FO 407/227, Egypt and the Sudan, Part 2, January to December, 1948, telegraph from sir R.Campbell to Mr.Bevin , Subject: disturbances in Alexandria, No. 196, J 2689-68-16,16TH April 1948.

(٧٢) FO 407/227, Egypt and the Sudan, Part 2, January to December, 1948, Telegram from Sir R.Campbell to Mr. Bevin, Subject, Communism In Egypt, No.134,J 1890-1262-16, 10th March 1948, see also, FO 407/227, Egypt and the Sudan, Part 2, January to December, 1948, telegraph from sir R.Campbell to Mr.Bevin , Subject: disturbances in Alexandria, No. 196, J 2689-68-16,16TH April 1948.

(٧٣) رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠، مصدر سابق، ص ٢٦٦.

(٧٤) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٧٥) فؤاد مرسي، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر، مصدر سابق، ص ٤٨.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٧٧) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) عبدالكريم أحمد، المثقفون في مصر بين اليمين واليسار، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ١١، العدد ٧، يوليو ١٩٧٥، ص ٦٦؛ انظر أيضًا: داود عزيز "تعليق"، بين الماضي..وواقع اليوم "تقرير تطور الرأسمالية"، محاولة للتقييم..عرض للأخطاء ورؤية للمسار، مصدر سابق، ص ١٥١.

(٨٢) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) الجدير بالذكر أن الثورة العراقية عام ١٩٥٨ أسفرت عن اتساع الشقاق بين الثورة والمثقفين الماركسيين بسبب تعاطف الأخيرين مع النظام العراقي لـ"عبدالكريم قاسم" المتحالف مع الماركسيين العراقيين والمنافس لـ "عبدالناصر" في المشهد العربي. انظر: جينارو جيرفازيو، الحركة الماركسية في مصر ١٩٦٧-١٩٨١، ترجمة بسمة محمد عبدالرحمن، وكارميني كارتولانو، المركز القومي للترجمة، العدد ١٦٠٤، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٢٠٨.

(٨٥) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) جمال عبدالناصر "الأوراق الخاصة"، ٦٠ عامًا على ثورة ٢٣ يوليو، إعداد د. هدى جمال عبدالناصر، الجزء الرابع "الوحدة المصرية السورية"، مكتبة الأسرة، ٢٠١٦، ص ٧٥-٧٦.

(٨٨) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٨٩) المصدر نفسه. إفادة من إدارة شئون العاملين، جامعة الإسكندرية، مصدر سابق؛ أنظر أيضًا: أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٩٠) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري، من أجل حزب طليعي ثوري واحد لكل القوى الاشتراكية (مشروع قرار مقدم من السكرتارية المركزية)، مارس سنة ١٩٦٥ ، في: جمال عبدالناصر "الأوراق الخاصة" ٦٠ عامًا على ثورة ٢٣ يوليو، إعداد: د. هدى جمال عبدالناصر، الجزء الخامس: ثورة داخلية في مصر وانطلاقة عربية وعالمية ١٩٦١-١٩٦٧، المكتبة الأكاديمية، ص ٣٦٧-٣٨١.

(٩١) أحمد صلاح الملا، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٩٢) فؤاد مرسي، مختارات من فكر فؤاد مرسي، مصدر سابق، ص ٦٦.

(٩٣) سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر، الكتاب الرابع، مصدر سابق، ص ٩٢٠.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٩٢٠- ٩٢١.

(٩٥)أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(٩٦)فؤاد مرسي، مهام التحوّل إلى اقتصاد حرب، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ٣، العدد ٧، يوليو ١٩٦٧، ص ص ١٠-١١.

(٩٧)فؤاد مرسي، التعبئة الاقتصادية.. مشاكل وحلول مقترحة، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ٤، العدد ٩، سبتمبر ١٩٦٨، ص١٦؛ انظر أيضًا: فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٧.

(٩٨)فؤاد مرسي، حرب ٥ يونيو – دلالاتها وتطوراتها، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ٦، العدد ٦، يونيو ١٩٧٠، ص ١٠.

(٩٩)المصدر نفسه، ص ٢٠-٢١.

(١٠٠) فؤاد مطر، روسيا الناصرية ومصر المصرية، مصدر سابق، ص ١٤٥، أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(١٠١) فؤاد مرسي، القطاع العام، والاستثمار الخاص، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ١٠، العدد٢، فبراير ١٩٧٤، ص ١٩.

(١٠٢)أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(١٠٣)قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٢٥٤ لسنة ١٩٦٥، بإمضاء الرئيس جمال عبدالناصر، ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٥، حصلت عليه من الأستاذة نادية نجلة الدكتور فؤاد مرسي.

(١٠٤)أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(١٠٥)المصدر نفسه.

(١٠٦)المصدر نفسه.

(١٠٧)المصدر نفسه.

(١٠٨) فؤاد مرسي، مختارات من فكر فؤاد مرسي، مصدر سابق، ص ٧٢.

(١٠٩)أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(١١٠) آنذاك كان رئيسها محمود صدقي مراد، طبقًا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠٣٣ لسنة ١٩٦٥، في تعيين محمود صدقي مراد رئيسًا لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة.انظر: الجريدة الرسمية، العدد ٢٧٠، الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥.

(١١١) هذا الكتاب من تأليف: محمود صدقي مراد، فؤاد مرسي، ويحمل عنوان: "ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية.. مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة"، وصادر عن دار المعارف بالقاهرة عام ١٩٦٧.

(١١٢) صدر ترخيص للحكومة بالاشتراك في إنشاء بنك صناعي في يوليو ١٩٤٧، وصدر النظام الأساسي للبنك الصناعي في أبريل ١٩٤٩، وأخيرًا في أكتوبر ١٩٤٩ بدأ البنك نشاطه، وكانت الدولة تسهم في رأسماله بنسبة ٥١% ، وتضمن الأرباح

والفوائد لحملة أسهمه وسنداته. للمزيد عن جذور تأسيس البنك الصناعي، وموارده وتطويره، انظر: فؤاد مرسي، تطوير البنك الصناعي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ٦٢، العدد ٣٤٤، ١٩٧١، ص ٥-٣٦، انظر أيضًا: فؤاد مرسي، القطاع العام والاستثمار الخاص، مصدر سابق، ص ١٨.

(١١٣) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧١، بتعيين الدكتور فؤاد السيد مرسي رئيسًا لمجلس إدارة البنك الصناعي، حصلت عليه من نجلته أ. نادية، أنظر أيضًا: أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(١١٤) أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩،ص ص ٢٣٦.

(١١٥) أوراق الدكتور عزيز صدقي، أوراق غير منشورة: "بعنوان "مشواري مع السادات من البداية إلى النهاية"، حصلت عليها من الراحل الدكتور حسين الشافعي رئيس دار نشر أنباء روسيا.

(١١٦) أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩، ص ٢٣٧.

(١١٧) أحمد صلاح الملا، مرجع سابق ، ص ص ٨٤-٨٥.

(١١٨) فؤاد مطر، مرجع سابق، ص ص ١٤٧-١٤٨.

(١١٩) المرجع نفسه، ص ١٤٨.

(١٢٠) تناول برنامج العمل الوطني آلية مضاعفة الدخل القومي، والتخطيط، والبحث العلمي، ومصادر أخرى للدخل مثل السياحة، وتنمية الاستثمار، ودور الصناعة والزراعة، ودور القطاع العام، للمزيد عن النصّ الكامل لـ "برنامج العمل الوطني". انظر: وثائق: النصّ الكامل لبرنامج العمل الوطني، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ٧، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٧١، ص ١٦٤-١٧٧.

(١٢١) أعلنه جمال عبدالناصر في اجتماع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو ١٩٦٢ كدليل لمرحلة جديدة من العمل السياسي بتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي وإجراء انتخابات عامة لمجلس الأمة ووضع الدستور الدائم سنة ١٩٦٤، وشمل الميثاق عشرة أبواب منها: حتمية الحل الاشتراكي، الديمقراطية السليمة، الوحدة العربية، والسياسة الخارجية... إلخ. انظر: سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر، الكتاب الثالث، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثانية، ٢٠١٥، ص ٦٨٥.

(١٢٢) أوراق الدكتور فؤاد مرسي، غير منشورة، محفوظة لدى أسرته، حصل الباحث عليها من الأستاذة نادية فؤاد مرسي، انظر أيضًا: مذكرات محمد عبدالسلام الزيّات، السادات القناع والحقيقة، تقديم د. فؤاد مرسي، كتاب الأهالي رقم ١٨، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، ١٩٨٩، ص١٩-٢٠.

(١٢٣) فؤاد مطر، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(١٢٤) المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(١٢٥) المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(١٢٦) مذكرات ضياء الدين داود، سنوات عبدالناصر أيام السادات، مطبوعات دار الخيّال، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٨، ص ٢٩٧.

(١٢٧) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق، انظر أيضًا: مذكرات محمد عبدالسلام الزيّات، مصدر سابق، ص١٩-٢٠.

(١٢٨) أوراق الدكتور عزيز صدقي، غير منشورة، مصدر سابق.

(١٢٩) آخر ساعة، حوار أجراه الصحفي فاروق الطويل مع الدكتور عزيز صدقي ، ١٧/٨/ ١٩٨٨، ص ٢٤؛ انظر أيضًا: العربي، حوار أجراه الصحفي ماهر حسن مع الدكتور عزيز صدقي، العدد ١٠٨٩، ٦ يناير ٢٠٠٨، ص ٧.

(١٣٠) صحيفة صباح الخير، حوار جرى في باريس بين د. عزيز صدقي ومفيد فوزي، ١٦ سبتمبر ١٩٩٣.

(١٣١) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(١٣٢) صحيفة الوفد، عزيز صدقي رئيس وزراء مصر السابق: الخصخصة لا تضيف جديدًا لمناخ الاستثمار .. ولابد من وضع حد للاستيراد العشوائي، ٢٤ يونيو ٢٠٠٣؛ انظر أيضًا: جريدة الجماهير، عزيز صدقي في آخر حوار قبل رحيله: الخصخصة سبب الغلاء وكل المصائب الاقتصادية، ١٣ فبراير ٢٠٠٨.

(١٣٣) أحمد صلاح الملا، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(١٣٤) مقابلة شخصية مع أ.نادية فؤاد مرسي، في ٢١ فبراير ٢٠٢٣.

(١٣٥) أوراق الدكتور فؤاد مرسي الشخصية، غير منشورة، مصدر سابق.

(١٣٦) وثائق ورقة اكتوبر، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ١٠، العدد ٥، مايو ١٩٧٤، ص ١٤٦.

(١٣٧) فؤاد مرسي، تقييم آداء لسياسة الانفتاح الاقتصادي، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ١١، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٧٥، ص ١٣.

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٣٩) المصدر نفسه،ص ص ١٤-١٥؛ أنظر أيضًا: فؤاد مرسي، هذا الاتفتاح الاقتصادي، مصدر سابق، ص ١٠٨-١٠٩، ١١١.

(١٤٠) فؤاد مرسي، هذا الاتفتاح الاقتصادي، مصدر سابق، ص ١١٤.

(١٤١) فؤاد مرسي، تقييم آداء لسياسة الانفتاح الاقتصادي، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ١١، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٧٥، مصدر سابق، ص ١٢، ١٦-١٧.

(١٤٢) فؤاد مرسي، تقييم آداء لسياسة الانفتاح الاقتصادي: مفهوم التنمية الاقتصادية واتجاهاتها، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ١١، العدد ١١، نوفمبر ١٩٧٥، ص ٣٦-٣٧.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ- الوثائق غير المنشورة

١- الوثائق العربية:

- أوراق الدكتور فؤاد مرسي، بدون تاريخ، محفوظة لدى أسرته بمنزله الكائن بالزمالك، حصل عليها الباحث من نجلته الأستاذة نادية.
- شهادة الدراسة الثانوية "القسم العام" الخاصة بالطالب فؤاد السيد مرسي، نوفمبر ١٩٤٠، حصلت عليها من نجلته أ.نادية.
- شهادة خاصة بالشاب فؤاد السيد مرسي أفندي، موقعة بإمضاء عميد كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٧ يوليو ١٩٤٥.
- إفادة من إدارة شئون العاملين، جامعة الإسكندرية، بناء علي طلب مقدم من الدكتور فؤاد السيد مرسي، موقعة بإمضاء المراقب العام، بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٢٥٤ لسنة ١٩٦٥، بإمضاء الرئيس جمال عبدالناصر، بتعيين الدكتور فؤاد مرسي رئيسًا لشركة مصر للسيارات،٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٥.
- أوراق الدكتور عزيز صدقي، حصل عليها الباحث من الدكتور حسين الشافعي رئيس المؤسسة المصرية الروسية للثقافة والعلوم السابق.

٢- الوثائق الأجنبية:

- FO 407/218, Egypt and Sudan. Further Correspondence Parts CXVII-CXVIII, J 9087/110/16, No. 22,Extract from the speech made by the secretary of state at the Guildhall on November 9, 1935.
- FO 407/226, Egypt and Sudan,Correspondence Part I , January to December 1947, Confidential (17548), No.10, J 520-12-16, Anglo-Egyptian treaty negotiations 1945-47.
-

ب- المذكرات الشخصية والأوراق الخاصة المنشورة:

- أحمد حسين، الاشتراكية التي ندعو إليها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٠.
- إسماعيل صدقي، مذكراتي، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤.

- جمال عبدالناصر "الأوراق الخاصة"، ٦٠ عامًا على ثورة ٢٣ يوليو، إعداد د. هدى جمال عبدالناصر، الجزء الرابع "الوحدة المصرية السورية"، مكتبة الأسرة، ٢٠١٦.
- جمال عبدالناصر "الأوراق الخاصة" ٦٠ عامًا على ثورة ٢٣ يوليو، إعداد: د. هدى جمال عبدالناصر، الجزء الخامس: ثورة داخلية في مصر وانطلاقة عربية وعالمية ١٩٦١-١٩٦٧، المكتبة الأكاديمية.
- سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر، الكتاب الثالث، والرابع، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثانية، ٢٠١٥.
- مذكرات كمال الدين رفعت، حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤، دار نشر أنباء روسيا، القاهرة، ٢٠١٨.
- مذكرات محمد عبدالسلام الزيّات، السادات القناع والحقيقة، تقديم د. فؤاد مرسي، كتاب الأهالي رقم ١٨، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر، ١٩٨٩.
- مذكرات ضياء الدين داود، سنوات عبدالناصر أيام السادات، مطبوعات دار الخيّال، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٨.
- محمد أنور السادات، البحث عن الذات.. قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩.
- شهادة محمود العالم في كتاب "من تاريخ الحركة الشيوعية في مصر... شهادات ورؤى، تقديم: د.عاصم الدسوقي، الجزء الخامس، لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، القاهرة، ١٩٩٨.
- القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٥.
- وثائق: النصّ الكامل لبرنامج العمل الوطني، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة ٧، العدد ١٠، أكتوبر ١٩٧١.
- وثائق تاريخية عن الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: من الحزب الوطني الأهلي ١٨٧٩ حتى الاتحاد الاشتراكي العربي ١٩٦٥: المجموعة الثانية، من حزب الهيئة السعدية عام ١٩٣٧ حتى الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٦٥، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، العدد ٤، أبريل ١٩٦٥.
- وثائق ورقة اكتوبر، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهارم، السنة ١٠، العدد ٥، مايو ١٩٧٤.

ثانيًا: المقابلات الشخصية:

- مقابلة شخصية مع الأستاذة نادية فؤاد مرسي، في منزلها بالزمالك أكتوبر ٢٠٢٢، فبراير ٢٠٢٣.
- مقابلة شخصية مع الأستاذ عبدالقادر ياسين في منزله بحلمية الزيتون، فبراير ٢٠٢٣.

ثالثًا: المراجع العربية والمعربة:

- أحمد صلاح الملا، اليسار المصري بين عبدالناصر والسادات... مجلة الطليعة ١٩٦٥-١٩٧٧، سلسلة مصر النهضة، العدد ٩٧، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٤.

- أحمد عبدالله، أحمد بهاء الدين، الحركة الطلابية الحديثة في مصر تجربة ربع قرن، كراسات الجيل ٢، مركز الجيل للدرسات الشبابية والاجتماعية، ١٩٩٣.
- ايغور بيلياييف، افغيني بريماكوف، مصر في عهد عبدالناصر، أشرف على تعريبه:عبدالرحمن الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٥.
- رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠، المجلد ٣، شركة الأمل، القاهرة، ١٩٨٨.
- شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦، تقديم شعبان يوسف، الطبعة الأولى، المحروسة، القاهرة، ٢٠١٨.
- صلاح عيسى، شخصيات لها العجب! ذكريات وتراجم ودراسات ووثائق، الطبعة الثانية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٠.
- ضياء الدين الريس، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥، ج٢ ، مطبوعات مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٦.
- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢، دار الشروق، ط٢، ٢٠٠٢.
- عبدالقادر ياسين، الحركة الشيوعية المصرية الجذور – القسمات – المال (١٩٢١-١٩٦٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١.
- عادل إبراهيم الطويل، محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة في الحياة السياسية، سلسلة تاريخ المصريين ١٧٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٠.
- علي شلبي، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣-١٩٤١، تاريخ المصريين، ٢٨٧، الهيئة المصرية القاهرة، ٢٠١٠.
- فؤاد مرسي، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر، تعليق: داود عزيز، كتابات المصري الجديد، المكتبة الاشتراكية (١)، الناشر: سعد حمّاد، القاهرة، ١٩٩٠.
- فؤاد مرسي، معارك سياسية، كتاب الأهالي، ٣١، شركة الأمل للطباعة والنشر، ١٩٩١.
- فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٦.
- فؤاد مطر، روسيا الناصرية ومصر المصرية، أين أصبح عبدالناصر في جمهورية السادات (٢)، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢.
- مارسيل كولومب، تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، تقديم: د. أحمد عبدالرحيم مصطفى، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولى، القاهرة، د.ت.
- محمد أنيس، ٤ فبراير ١٩٤٢ في تاريخ مصر السياسي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢.
- محمد عودة، كيف سقطت الملكية في مصر؟ فاروق بداية ونهاية، دار الخيال، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- محمد فهيم أمين، الوفد ودوره التاريخي في الحركة الوطنية والعمّالية والاجتماعية، تقديم:إبراهيم فرج، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٢.

رابعًا: مراجع باللغة الأجنبية

- Bardford, Gregory Hale, The Rise and Fall of Soviet Influence In Egypt, the degree of Master of arts, in national security affairs, Naval postgraduate school ,December 1976
- Dawisha, K. ,Soviet Foreign Policy towards Egypt under Khrushchev 1955-64 ,Publish :Karen Dawisha, 1979.
- Shukri, Ghali, Egypt, portrait of a president, 1971-1981 : the counter-revolution in Egypt, Sadat's road to Jerusalem, Zed Press, london, 1981.

خامسًا: الدوريات العربية والأجنبية

الطليعة (١٩٦٨،١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٧٤، ١٩٧٥)، الأهالي (١٩٩٠)، مجلة مصر المعاصرة (١٩٧١)، شؤون فلسطينية (١٩٧٢)، آخر ساعة (١٩٨٨)، أدب ونقد (١٩٩١)، صحيفة صباح الخير (١٩٩٣)، المصور (٢٠٠٢)، صحيفة الوفد (٢٠٠٣)، العربي (٢٠٠٨)، جريدة الجماهير (٢٠٠٨)، دورية كان التاريخية (٢٠١٥)، اللوموند الفرنسية Le Monde (١٩٦٣).